الأمم المتحدة

A/62/PV.117

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة **١١٧**

الخميس، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم ..... (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

تأبين فخامة ليفي باتريك موانواسا، رئيس جمهورية زامبيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): من دواعي حزني أن أؤبن رئيس جمهورية زامبيا الراحل، فخامة ليفي باتريك موانواسا، الذي وافته المنية يوم الثلاثاء الموافق ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

بالنيابة عن الجمعية العامة أرجو من ممثل زامبيا أن ينقل تعازينا لحكومة وشعب زامبيا ولأسرة فخامة السيد ليفي باتريك موانواسا المكلومة.

أدعو الممثلين الآن إلى الوقوف مع التزام الصمت مدة دقيقة حدادا على فخامة السيد ليفي باتريك موانواسا.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت مدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة للأمين العام، معالي السيد بان - كي مون.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): ببالغ الحزن أشارك الحضور تأبين رئيس جمهورية زامبيا الراحل، السيد ليفي باتريك موانواسا. شأني في ذلك شأن الجميع منا، فقد أحزنتني وفاته.

إن السيد ليفي باتريك موانواسا الذي شغل منصب نائب الرئيس ثم رئيس الجمهورية كان يحتل مكان الصدارة في السياسة الزامبية في وقت عصيب جدا اتسم بالتغيير في بلاده وفي منطقة الجنوب الأفريقي بأسرها. وكان صديقا طيبا للمنظمة.

قبل أربع سنوات، ولدى مخاطبته الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، أعرب عن تأييده الشديد لأمم متحدة فعالة وأكد على ضرورة الاستفادة من القدرة الهائلة للهيئة المتعددة الأطراف في حل المشاكل. بسبب ذلك الشعور وكثير غيره، يتردد صدى ذكره في هذه القاعات، وأعرف أننا جميعا سوف نفتقده في الساحة العالمية.

إنني أقدر تقديرا كبيرا مساهمته حيث كان رئيسا للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وبخاصة تصدره جهود

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-49647 (A)

المجتمع الدولي لاستعادة الديمقراطية في زمبابوي. وقد كان تفاعلي الشخصي معه من خلال عدة مكالمات هاتفية ولقاءات مفيدا وقيّما دائما.

مرة أخرى أعرب عن أعمق مشاعر العزاء لأسرة الرئيس ليفي باتريك موانواسا ولزامبيا حكومة وشعبا في هذا الوقت العصيب. وأتمنى لشعب زامبيا الشجاعة والثبات في الأيام المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الآسيوية بمناسبة تأبين ابن أفريقيا العظيم، المرحوم الرئيس ليفي باتريك موانواسا، رئيس زامبيا الذي وافته المنية يوم الثلاثاء الموافق ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

إن الرئيس موانواسا كان أكثر من قائد فذ. فقد كان أيضا ديمقراطيا ملتزما. وقد اتسمت خدمته لسنوات لأبناء شعب زامبيا بالالتزام الشديد بمُثُل الحكومة التمثيلية والخدمة العامة المجردة من الأنانية، وهي نقطة ذكرها أيضا الأمين العام من قبل. وقد اتسمت فترة رئاسته بسجل يبعث على الإعجاب في النمو الاقتصادي وتدني التضخم حيث بدأ عملية جعلت من زامبيا قصة نجاح اقتصادية.

إن أبناء شعب الرئيس موانواسا والعالم سيتذكرونه لما قام به من جهود دؤوبة من أجل إعلاء شأن حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد وكذلك لتواضعه الجم. وإلى جانب خدمته لبلده فقد تجلت رؤية الرئيس موانواسا في التزامه بنداءاته الأوسع التي تمثلت في السلم والاستقرار في القارة الأفريقية. إن سنوات خدمته قد اتسمت بقوة قناعاته وقوة شخصيته. أما مهارته الدبلوماسية وحكمته فكانتا من السمات المميزة لأسلوبه القيادي.

سنتذكر الرئيس موانواسا لمساهمته القيمة في حل النزاع وإحلال السلام في أفريقيا. وإن الرحيل المفجع للرئيس موانواسا سيحرم زامبيا وأفريقيا والعالم بأسره من قائد فذ. وعند هذا المنعطف يخالج المجتمع الدولي، وبخاصة المنظمة، شعور بالضعف إذ برحيله فقدنا قائدا جسدت رؤيته المثل والمبادئ العليا للمنظمة.

أعرب باسم الدول الأعضاء في المجموعة الأسيوية عن خالص مشاعر العزاء والمواساة لزامبيا حكومة وشعبا على خسارتهما الفادحة. أنها خسارة نتشاطرها بوصفنا أعضاء في المجتمع الدولي. ونعرب عن أعمق مشاعر المواساة وخالص الدعاء لأسرة القائد الراحل. و تعرب المجموعة الآسيوية عن تضامنها مع زامبيا حكومة وشعبا عند هذا المنعطف المأساوي في تاريخها. ولكننا على اقتناع بأن شعب زامبيا لديه القوة والثبات للاستمرار في طريق السلم والتقدم والازدهار، ومن ثم سيبرز تركة هذا الابن العظيم لأفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل غينيا الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيد سو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): باسم الدول الأفريقية أتكلم بعاطفة جياشة أمام الجمعية التي تجتمع تكريما لذكرى المرحوم الرئيس ليفي باتريك موانواسا، رئيس جمهورية زامبيا.

اسمحوا لي يا سيدي بأن أعرب عن تقدير المجموعة الأفريقية لكم على هذه المبادرة الطيبة التي تجسد احترام المجتمع الدولي لأفريقيا وقدر قادتها المبرزين.

لقد علمت المجموعة الأفريقية بحزن كبير وألم شديد بالرحيل المبكر للرئيس الزامبي في باريس يوم الثلاثاء الماضي،

الموافق ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨ عن عمر يناهز ٥٩ عاما. فقد انهار في شرم الشيخ في اجتماع للاتحاد الأفريقي عُقد بين الرئاسة الزامبية ورئاسة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وفي النهاية مات السيد موانواواسا على الخطوط الأمامية للكفاح الأفريقي في سبيل تحقيق تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

من الجدير بالذكر أن الراحل ليفي باتريك موانواواسا انتُخب في عام ٢٠٠٢ لقيادة بلاده وأعيد انتخابه في عام ٢٠٠٦، وكان الرئيس الثالث لزامبيا منذ نيل بلاده الاستقلال في عام ١٩٦٤، وكان مثال الصورة الناصعة لقائد أفريقي تحلى برؤية عظيمة حيث كرس حياته بالكامل من أجل شعبه وأسهم في بناء السلام والاستقرار والازدهار في زامبيا وفي المنطقة. وزامبيا اليوم تفخر بمركزها الاقتصادي الواعد، حيث تتمتع بمعدلات نمو تزيد على ٦ في المائة واحتياطي من العملات يتجاوز البليون دولار.

إننا نقف إجلالا وتقديرا للرئيس موانواواسا على عمله الناجح ونضاله الدءوب لمكافحة الفقر والفساد. فقد نال عن حق الرئيس موانواواسا الاحترام والتقدير في الأوساط الأفريقية والدولية لجهوده التي لم تعرف الكلل في إعلاء شأن قيم الحكم الرشيد والحفاظ عليها والأمل في تحقيق الديمقراطية في قارة تتغير دائما. وفي هذا الصدد قدم مساهمة هائلة لنشر قيم ومُثل القارة الأفريقية والأمم المتحدة.

وتعرب المجموعة الأفريقية أيضا عن تقديرها لما أبداه الرئيس موانواواسا من مثابرة وتصميم في بناء أسس توطيد السلام والنمو المتكامل على الصعيد الإقليمي في شغله لمنصب رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتقديرا وإجلالا للقائد الأفريقي العظيم لا تزال المجموعة الأفريقية تعتقد بأن شعب زامبيا إذ يستلهم حياة وعمل وتكريس الرئيس الراحل سيظل موحدا في تضامنه في سيره على درب الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في ذلك البلد وفي المنطقة.

وفي الختام، أود أن أكرر الإعراب عن عميق مشاعر المواساة والعزاء إلى أسرة الرئيس موانواواسا وإلى شعب وحكومة بلاده. وتهيب المجموعة الأفريقية بالمجتمع الدولي للإبقاء على تقديم دعمه إلى شعب زامبيا وزيادة ذلك الدعم الجدير به ليتسنى له الاستمرار في عملية بناء بلد مزدهر وموحد وديناميكي في ظل سلام اجتماعي ووئام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البوسنة والهرسك الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد بريكا (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): من دواعي حزني أن أخاطب الجمعية بوصفي رئيسا لمجموعة دول أوروبا الشرقية لهذا الشهر بمناسبة وفاة فخامة السيد ليفي باتريك موانواواسا رئيس زامبيا ورئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ولد الرئيس موانواواسا في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، مما يعني أنه كان سيحتفل بعيد ميلاده الستين يوم أمس. وبدلا من ذلك تنعي زامبيا قائدها العظيم. بالنيابة عن المجموعة وبشعور عميق بالحزن أعرب عن التعازي لأسرة وأصدقاء الرئيس الراحل وإلى شعب وحكومة زامبيا. إنها حقا لخسارة كبيرة للاتحاد الأفريقي وللقارة الأفريقية بأسرها والعالم الديمقراطي برمته.

كان الرئيس موانواواسا يتميز بخصائص مهنية عديدة، فقد مارس القانون بعد تخرجه من جامعة زامبيا في عام ١٩٧٣ قبل أن ينخرط في الخدمة الحكومية. وبالتأكيد أصبح أول محامي زامبي يحصل على امتياز الترافع أمام المحكمة العليا في انكلترا وويلز.

ومن المعروف على نطاق واسع أنه لم يتحمّل الإجحاف بأي شكل كان. وبما أن السيد موانواسا كان محاميا سابقا، فبعد أن أصبح رئيسا في عام ٢٠٠٢ كان يُنظر إليه بوصفه أحد أكثر القادة الأفريقيين تقدما. فقد اعترف العديد بنضاله ضد الفساد وجعل من دولة في جنوب أفريقيا إلى إحدى قصص النجاح الاقتصادي في القارة. وقد تمتعت زامبيا في ظل حكمه بنمو اقتصادي قوي.

إن الرئيس موانواسا بوصفه كان رئيسا للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عمل من دون كلل للنهوض بقيم الحكم الرشيد والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وتهديدات الديمقراطية، بينما لاذ آخرون كثيرون بالصمت. وقد لعب أيضا دورا رئيسيا في الكفاح لإنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. فقد كان محاميا مصمما جدا على تصويب الأخطاء ومكافحة الفساد والإجحاف، وكان رئيسا خدم أمته النبيلة بفخر في زمن اتسم بالتحديات الشديدة والتغير في بلاده. لقد فقدت الأمة بأسرها رجلا عظيما تحلى برؤية وقيادة قويتين.

مرة أخرى، أعرب باسم المجموعة عن أعمق مشاعر العزاء لأسرة الرئيس الراحل وشعب وحكومة زامبيا. فليتغمده الله برحمته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوليفيا الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

السيد سيلس الارادو (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. أود أن أعرب عن أصدق تعازينا لشعب وحكومة زامبيا بمناسبة الوفاة المأساوية للرئيس الراحل لذلك البلد الأفريقي الشقيق، فخامة السيد ليفي باتريك موانواسا، في الشهر الماضي.

إن حياته المثالية وتميزه كسياسي أفريقي موروثة من روح قبيلته، قبيلة اللنجي، مما أفضى إلى انتخابه في عام ٢٠٠٢ لقيادة حركة ديمقراطية متعددة الأحزاب تمثلت في رئاسته لزامبيا وأعيد انتخابه في عام ٢٠٠٦. إن عمله في الحكومة، إذ استرشد بهدف خدمة قضية شعبه والاحترام الأكمل للقانون، تجلى في كفاحه ضد الفساد. وقيادته وتصميمه في جهوده على مكافحة العنف مكنا بلاده من الانضمام إلى مجموعة البلدان الأفريقية التي شرعت في طريق واعد تمثل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإقامة نظام من الأمن الاجتماعي كان من أهم المنجزات التي حققها لشعبه.

لقد فقدت أفريقيا أحد قادتها العظام، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تقف إجلالا واحتراما للسيد ليفي باتريك موانواسا على خدمته لشعبه بنزاهة وكرامة. وبالنيابة عن المجموعة اسمحوا لي أن أطلب إلى البعثة الدائمة لزامبيا بأن تنقل أخلص مشاعر العزاء لأسرة الرئيس موانواسا على خسارتها التي لا تعوض في فقدان عزيزها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل اليونان الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد موريكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الأعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ننعى بمزيد من الحزن وفاة فخامة السيد ليفي باتريك موانواسا الرئيس الراحل لجمهورية زامبيا.

أود باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى أن أعرب عن أعمق مشاعر العزاء لحكومة وشعب زامبيا. كذلك نعرب عن تعازينا لأسرة السيد موانواسا. وفي هذا الوقت العصيب نتوجه بدعواتنا من أجل شعب جمهورية زامبيا الذي عمل رئيسه بالتزام وشرف.

لقد كان الرئيس موانواسا قائدا فذا سيتذكره الناس لفترة طويلة وسيقدرون له مساهمته في التنمية الاقتصادية والحكم الرشيد وتحقيق السلم الإقليمي والاستقرار واحترام حكم القانون. لقد كان نصيرا قويا للديمقراطية متعددة الأحزاب وفي تركته قدوة حسنة للزعماء الذين سيحذون حذوه. فقد نهض بالديمقراطية في بلاده وبذل جهودا كبيرة للتخفيف من حدة الفقر من خلال برنامج وإصلاحات اقتصادية راسخة. ومن شِيَم الرئيس موانواسا أنه لم يطق الإجحاف بأي شكل كان. فقد بذل قصارى جهده من أجل تنمية القارة الأفريقية وساهم مساهمة كبيرة في مكانة زامبيا في العالم كما تجلى ذلك في ما قاله جميع أعضاء المجموعات الإقليمية.

إن الرئيس الراحل قد حاز على ثقة المجتمع الدولي من خلال إصلاحاته الاقتصادية ومبادراته الوطنية ضد الفساد مما مكّن زامبيا من التمتع بنمو اقتصادي كبير وتحقيق تخفيف في عبء الديون. وعلاوة على ذلك، فقد قام بمبادرات هامة في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل تحقيق التقدم في المنطقة.

فليتغمد الله روح الرئيس الراحل. ونأمل جميعا بأن تتغلب حكومة زامبيا وشعبها على أحزانها وتواصل التقدم نحو مزيد من الازدهار في بلادها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة، الذي سيتكلم باسم البلد المضيف.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): إنني إذ أقف أمام الجمعية العامة، أشعر بجملة من العواطف. فأنا أشعر بالحزن لوفاة الرئيس ليفي باتريك موانواسا المبكرة. إنها خسارة لأسرته، وبخاصة لزوجته مورين، ولكن وفاته تمثل أيضا خسارة لبلده زامبيا، وخسارة للقارة الأفريقية وللعالم.

وإنني إذ أنعيه، أحتفي بإنجازاته ومساهماته الكثيرة. فالرئيس موانواسا أبلى بلاء حسنا من أجل بلده. وكرس حياته لتحسين ظروف حياة شعب زامبيا. وكان داعية للحكم الرشيد والديمقراطية. وقاد بوصفه رئيسا حملة قوية ضد الفساد. وقاد مع السيدة الأولى برامج طموحة لمكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لقد كان قائدا فذا لأنه كان خادما طيبا لشعبه.

وإنني أحتفي أيضا بمساهماته لأفريقيا. فهو قد أضفى قيادة قوية وحيوية على دوره كرئيس للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ووقف ضد انتهاكات حقوق الإنسان وتصدى للأزمة في زمبابوي. وساعدت جهود الوساطة المتفانية والمبدئية التي بذلها خلال العام الماضي على تنشيط عمل المنظمة من أجل تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. ومن خلال مساعدته لبلده وقارته، ساعد الرئيس موانواسا العالم، لأننا نعيش في قرية عالمية وكل واحد منا حارس لجاره.

ونحن في الولايات المتحدة، ظللنا نقدر تقديرا عاليا صداقته. وتشكل تركته مثالا يحتذى بالنسبة لنا جميعا. وسنفتقده كثيرا. وباسم الولايات المتحدة، أتقدم بالتعازي الخالصة لزوجة الرئيس موانساوا، مورين، ولأسرته ولكل أبناء زامبيا خلال هذه الأوقات العصيبة. وأخيرا، أتقدم لشعب زامبيا ولقيادته بأطيب التمنيات. ونتمنى لهم الأمن والحرية والازدهار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة زامبيا.

السيدة تمبو (زامبيا) (تكلمت بالانكليزية): أود، باسم حكومة وشعب زامبيا، أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن خالص الامتنان على هذا الشرف العظيم المتمثل بتكريم ذكرى الرئيس الراحل لجمهورية زامبيا، فخامة السيد

ليفي باتريك موانا ساوا، الذي توفي في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٨ في فرنسا إثر إصابته بجلطة في حزيران/يونيه أثناء مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في مصر.

وإذ نقف هنا اليوم، فإننا ننعي خسارة رجل دولة مرموق سنظل نتذكره بمودة بوصفه نصيرا لقضايا الحكم الرشيد وسيادة القانون ومكافحة الفساد. كما أنه بذل قصارى جهده لمطالبة إدارة العهد الجديد التي قادها بالأمانة والالتزام والوفاء لزامبيا ولشعبها.

لقد مارس الرئيس موانا واسا العمل القانوني منذ عام ١٩٧٣ وأصبح محاميا مميزا، وفي عام ١٩٩٢ منح مركز محامي الدولة في زامبيا. كما أنه أسهم إلى حد كبير في المقاضاة وتطوير القانون في زامبيا. ومن الإنجازات المميزة الأخرى التي حققها هي أن أصبح في عام ١٩٨٩ أول محام من زامبيا يعين محاميا ووكيلا لدى المحكمة العليا لانكلترا وويلز.

ولم يكن الرئيس موانا واسا مهتما برفاه شعب زامبيا فحسب، ولكنه كان يرغب برؤية السلام والتنمية يعمان القارة الأفريقية بأسرها والمنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، كان رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال الفترة التي تحولت فيها إلى الاتحاد الأفريقي. وكان الرئيس موانا واسا رئيسا للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي منذ آب/أغسطس ٢٠٠٧ وحتى ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، عندما انتقل هذا الدور من زامبيا إلى جنوب أفريقيا.

وفي اليوم الأخير من حياته الذي قضاه في زامبيا، في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ترأس الرئيس موانا واسا مؤتمر رابطة المؤتمرات الأسقفية في شرق أفريقيا المعقود في لوساكا، حيث وجه رسالة المصالحة وشكر الله على منحه البلد هدية السلام العظيمة.

ولد السيد موانا واسا في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، وكان متزوجا وله ستة أطفال. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ووري الثرى في منتزه السفارات في لوساكا، في اليوم الذي كان سيوافق عيد ميلاده الستين. إن رسائل التعازي الغامرة والحضور الكبير للشخصيات الأجنبية الهامة في جنازة الرئيس موانا واسا كانا شهادة على قيادته العظيمة.

وأود أن أعرب عن امتناننا العميق لحكومتي فرنسا ومصر على ما قدمتاه من مساعدة أثناء مرض ووفاة الراحل، السيد موانا واسا. وأتقدم بخالص الشكر أيضا إلى الأمين العام ولممثلي المجموعات الإقليمية والبلد المضيف الذين كرموا ذكرى الرئيس الراحل لجمهورية زامبيا.

البند ١١٨ من جدول الأعمال

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

تقرير الأمين العام (A/62/898)

مشروع القرار (A/62/L.48)

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أرحب بالمشاركين في جلسة الجمعية العامة هذه في مناسبة الاستعراض الأول لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. والاستراتيجية التي اعتمدتها الجمعية العامة بالإجماع قبل عامين تمثل شاهدا على تصميم الدول الأعضاء على تعزيز الجبهة الدولية لمكافحة الإرهاب وتوسيع دور الأمم المتحدة في هذا المجال.

إن تواصل الهجمات الإرهابية يمثل تذكيرا صارخا لنا بأن الإرهاب لا يزال أحد أخطر التهديدات على السلم والأمن الدوليين. والعمليات الإرهابية تمثل هجمات مباشرة ضد القيم التي تأسست عليها الأمم المتحدة. وهي تمثل رفضا لفضائل الإنسانية والكرامة والاحترام المتبادل مع الآخرين.

إن الإرهاب لا يعرف حدودا ويؤثر علينا جميعا. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لاستخدام العنف الأحمق والعشوائي، ومن واجبنا أن نكافحه بطريقة موحدة وحازمة. فبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نكرم ذكرى ضحايا تلك الأعمال البشعة وأن نعبر عن تضامننا مع أحبائهم.

وإنني، وكما يعلم الأعضاء، قد جعلت تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب إحدى أولويات الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وقد اشتركنا طوال الدورة في البحث عن أفضل السبل لتعزيز الجهود لتنفيذ الالتزامات الواردة في الاستراتيجية. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، اشتركنا في تقييم غير رسمي في منتصف الفترة لمختلف التدابير المتخذة من جانب الأمم المتحدة وكذلك من جانب الدول الأعضاء. وكانت تلك هي المرة الأولى منذ اعتماد الاستراتيجية التي أطلعت فيها الدول الأعضاء الجمعية العامة على الإجراءات التي اتخذتها. وكانت الرسالة الواضحة التي وجهتها الجلسة هي أن الدول الأعضاء تريد أن تكون رائدة في التنفيذ من خلال الشراكات التي تنحو منحى عمليا.

وأود أن أشيد بالأمين العام على ما ظل يبديه باستمرار من روح قيادية وأن أعرب له عن امتناني على تقريره الشامل عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في إطار تنفيذ الاستراتيجية (A/62/898). وكان التقرير مساهمة هامة ومفيدة لمداولاتنا التي سبقت جلسة اليوم.

وقد سعيت لتأمين قنوات ملائمة للحوار بين الجمعية العامة وفرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب بغية إبلاغ الأعضاء بالتطورات المتعلقة بما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال. وإنني أشيد بالأمين العام المساعد روبرت أور، رئيس فرقة العمل، على جهوده في أداء تلك المهمة الهامة، وأشكره على تعاونه المستمر خلال الدورة الحالية.

وخلال هذه الدورة، انصب تركيزنا أيضا على مختلف التحديات ذات الصلة القائمة ضمن إطار الاستراتيجية. إن تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان، والتقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية، وتعزيز فكرة الأمن الإنساني، تمثل وسائل يمكن من خلالها التصدي للظروف المؤاتية لانتشار الإرهاب.

وفي أيار/مايو، عينت السفير غيرت روزنثال، الممثل الدائم لغواتيمالا، ميسرا للتشاور مع الدول الأعضاء بشأن نتائج هذه الجلسة. وأود أن أعرب عن خالص تقديري للسفير روزنثال على إدارته الماهرة للمفاوضات بشأن مشروع القرار ولجميع الوفود على مشاركتها البنّاءة والمركزة.

يتضمن مشروع القرار المقدم لاعتماده إدانة قوية للإرهاب وتأكيدا مجددا للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ويشدد مشروع القرار على الحاجة إلى التعاون الدولي ضد ذلك التهديد. كما أنه يؤكد على ضرورة مواصلة الجهود من جانب الدول الأعضاء، التي تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ التدابير الضرورية، بالإضافة إلى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة.

وهناك ضرورة واضحة للتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي لديها معرفة خاصة بمواطن الضعف والأولويات في مناطقها. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل مع الدول لتعزيز هيئاتها الإقليمية التي تفتقر إلى القدرات الكافية لمكافحة الإرهاب.

كما أن مشروع القرار يؤكد على الدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني في تحديد سبل تعزيز الجهود المبذولة

لتنفيذ الاستراتيجية. وفي حقيقة الأمر أن المجتمع المدني شريك هام للحكومات في كفالة استدامة جهودها المبذولة في الميدان.

ويطلب مشروع القرار إلى كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة مواصلة تيسير تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، في الوقت الذي تقوم فيه بمكافحة الإرهاب، ويذكر بأن جميع التدابير المتخذة لمنع الإرهاب ومكافحته يجب أن تكون وفقا للقانون الدولي، وخاصة قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

ويذكرنا مشروع القرار بالدور المحوري الذي تقوم به الجمعية العامة في اعتماد الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب. ويتعين على جميع الدول الأعضاء أن تصبح أطرافا في تلك الصكوك. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أشير إلى أنه منذ اعتماد الاستراتيجية، بدأ نفاذ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

إن تلك الصكوك بحاجة الآن إلى أن تكملها اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي بغية توجيه رسالة واضحة لكل من يسعى إلى تقويض أمننا الإنساني وحريتنا. وقد شجعني إحراز بعض التقدم في اللجنة المخصصة خلال الدورة الحالية، ولكننا نحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية لحل المسائل المتبقية.

ويحث مشروع قرار الأمين العام على وضع الترتيبات اللازمة لإضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل وفقا للاستراتيجية. إنني أشيد بالحكومات التي قدمت الموارد إلى فرقة العمل، ولكن ما زال من الأساسي تأمين الدعم المركزي الثابت والمستدام. وأنا أثق بأن الأمين العام سيواصل معالجة هذه المسألة بعزم قوي وفقا لطلب الدول الأعضاء.

وكان من بين المسائل الحيوية خلال هذه الدورة التفاعل بين الجمعية العامة وفرقة العمل. وقد بذلت جهودا لمعالجة هذه المسألة بطريقة عملية من خلال إحاطات إعلامية غير رسمية قدمتها فرقة العمل إلى الجمعية العامة، ومن خلال نشر المعلومات. وينص مشروع القرار على تفاعل الجمعية العامة مع فرقة العمل، بشكل منتظم، لتلقي الإحاطات الإعلامية والتقارير ولتقييم الأعمال المضطلع بها وتقديم التوجيه في مجال السياسات العامة. وأنا على ثقة بأن الحوار بين الجمعية العامة ومنظومة الأمم المتحدة سيستمر في التحسن خلال الدورات القادمة.

ويسعدني أن أشير أيضا إلى أنه بعد عامين، أي خلال الدورة الرابعة والستين، ستدرس الجمعية العامة تنفيذ الاستراتيجية، وستنظر في تحديثها والاستجابة للتغيرات المستجدة. وفي حقيقة الأمر، إن هذه العملية تمثل جهدا متواصلا. فيجب أن نستمر في إيجاد سبل للتعاون، ويمكننا أن نستخدم الاستراتيجية بوصفها نقطة مرجعية بغية الاضطلاع بتلك الجهود المشتركة.

إنني لعلى اقتناع بأن جلسة الجمعية العامة هذه ستكون فرصة لعرض تجاربنا الوطنية ولتشاطر أفضل الممارسات في مكافحة الإرهاب بطريقة متكاملة. ومن خلال تبادل تلك الخبرات، يمكننا أن نحدد الأولويات والمجالات التي يمكن لنا جميعا أن نتعاون فيها وأن نضاعف قيمة عملنا. ومن خلال تحديد الفجوات والمجالات التي تتطلب المزيد من المساعدات، يمكننا أن نعزز التعاون بين الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة.

ومنذ عامين، تولت الجمعية العامة المسؤولية عن تعزيز استجابة الأمم المتحدة للإرهاب من خلال توفير منبر لتكثيف جهودنا المشتركة. ومن خلال تنفيذ الاستراتيجية العالمية، سنعزز الأمم المتحدة وسنؤكد على دور الجمعية

العامة بجعلها قادرة ليس على تحقيق مثلنا وتوقعاتنا فحسب، بل أيضا على تحقيق نتائج ملموسة.

وطوال هذه الدورة، ظللت أؤكد على الحاجة إلى نوع جديد من الدُوَلية التي تستجيب لنوع جديد من المجتمع العالمي القائم على البراغماتية المبدئية والمسؤولية المشتركة، أو طريقة جديدة من التفكير في مصيرنا المشترك، تعكس تعقيدات العلاقات الإنسانية والاقتصادية المعاصرة، بينما تضع رفاه الأفراد والمجتمعات في صميمها. إننا بحاجة إلى منظمة أمم متحدة أكثر حيوية واتساقا وإلى مشاركة أقوى من جانب كل أعضاء الجمعية العامة. إن شرعية وأهمية الجمعية العامة تعتمد أكثر من أي شيء آخر على قدرتها على تحويل القرارات والالتزامات إلى إجراءات عملية.

وعلينا جميعا أن نبرهن على أن الاستراتيجية قد عززت تعاوننا من أجل مكافحة تلك الآفة. والعزيمة الأقوى هي الكفيلة بتحقيق عالم أكثر أمانا لنا جميعا.

أعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): يتسم الإرهاب بالبشاعة والغدر. وهو يسعى إلى تحطيم النفوس وتمزيق المجتمعات وخنق الأمل.

إن للإرهاب طابعا شخصيا إلى حد كبير. فهو يقتل أبناءنا وبناتنا وأمهاتنا؛ وآباءنا وشقيقاتنا وأشقاءنا. ولكننا لا يمكن أن ندعه يدمر أسرنا، بما في ذلك أسرتنا في الأمم المتحدة، موظفونا الذين يُستهدفون وهم يطعمون الفقراء ويحمون الضعفاء ويمكّنون المغلوبين على أمرهم.

وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر في مدينة الجزائر، شاهدت بعيني رأسي الدمار الذي خلّفه الهجوم على مكاتبنا. ورأيت الفزع في عيون الباقين على قيد الحياة وأسر المقتولين، وشهدت شجاعة الذين توجهوا إلى الموقع فور وقوع التفجير ونقبوا في الأنقاض بأيديهم المجردة أملا في إنقاذ زملائهم وأصدقائهم.

لقد أذهلني ذلك المشهد وغلبني الانفعال. ولن أنسى قط الدموع التي ذرفتها مع الجميع في ذلك اليوم. وجئت معي بكثير من الانطباعات والذكريات الأليمة. العلم الذي كان يرفرف خارج مكاتبنا في مدينة الجزائر، وقد مزقه الانفجار وانتزعه، معروض الآن في مقرنا بجنيف؛ وبطبيعة العلم الذي أتينا به من فندق القنال في بغداد معلق في بهو الزوار هنا في نيويورك. وكلاهما بمثابة تذكار لإصرارنا على بث النشاط في جهودنا لمكافحة آفة الإرهاب.

ولقد اتخذت الجمعية العامة منذ سنتين خطوة اتسمت بالشجاعة والجرأة، حين قالت بصوت واحد ”لن يتكرر هذا“. وأعلنت مائة واثنتان وتسعون دولة أننا نستطيع حماية مواطنينا ويجب أن نحميهم وسنفعل المزيد من أجل حمايتهم، وسنتكاتف في ذلك معا. وتجاوزت الدول الأعضاء الحواجز الجغرافية والسياسية والثقافية والدينية، ووضعت واعتمدت استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهي تلك الوثيقة التاريخية التي نستعرض تنفيذها اليوم.

ومنذ اعتماد الاستراتيجية، لم يتزعزع التزام الدول الأعضاء. وإنما قوي وازداد عمقا. لقد أحرزنا تقدما كثيرا.

وقبل عامين، كانت عملية تعزيز التنسيق والاتساق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب ما زالت شيئا جديدا. واليوم، تعمل الكيانات التابعة للأمم المتحدة معا بشكل منتظم. علاوة على ذلك، أصبحت الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة فضلا عن الجهات المكلفة بولايات صريحة لمكافحة الإرهاب تدرك بشدة الإسهامات التي يمكن بل يجب لجهودها أن تقدمها إلى المعركة.

لقد قطعنا شوطا طويلا، ولكننا لا نملك أن نتوقف الآن. فيجب علينا تكثيف جهودنا لتنفيذ الاستراتيجية في جميع المجالات. وليس هذا خيارا؛ بل هو واجب أساسي. ويجب أن نتسلح بالاستراتيجية والاستباقية والواقعية. ويجب أن نهتدي بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي وأن نمتثل لها، ولا سيما قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي. فبإدراج تلك الحتميات في الاستراتيجية، صنعت الدول الأعضاء وثيقة شاملة وتطلعية.

وتجسد الاستراتيجية، كما يعلم الممثلون، نداء عاما إلى العمل. فالجهات الفاعلة الدولية والوطنية والإقليمية ودون الإقليمية وعلى صعيد المجتمع المدني لها جميعا أدوار تؤديها، ولكن يجب أن تكون الدول الأعضاء قوى دافعة لها. وللعمل على الصعيد الوطني أهمية حاسمة. وقد ثبتت فعالية الدول الشديدة في حشد الخبرة والجهود اللازمة لمنع الإرهاب والتصدي له. ولكن الجهود الوطنية في الوقت ذاته ليست كافية. فلا تملك جميع الدول نفس القدرات، كما أن الإرهاب بطبيعة الحال تحد عالمي عابر للحدود. وللتعاون المتعدد الأطراف أهميته القصوى. ومن هنا على وجه التحديد يأتي عمق مشاركة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة هيئتنا العالمية، الجمعية العامة، على هذا النحو.

واليوم أحث الأعضاء على نقل التعاون المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب شوطا أبعد إن أمكن. وينبغي أن يكون رائدنا فيما نفعله مبادئ ثلاثة رئيسية.

أولا، يجب أن نحدد فيما نعده من أدوات. ويجب ألا نحفل من الاتجاهات غير التقليدية نحو تعزيز الأمن. فقد وجدت الأبحاث الأخيرة أن القوة العسكرية نادرا ما تكون هي المسؤولة عن القضاء على الجماعات الإرهابية؛ وثبت في معظم الحالات أن عوامل أخرى، كعمل الشرطة أو اعتماد وسائل سياسية خالية من العنف، تكون أكثر فعالية. وهكذا، كما تشير الجمعية العامة بالفعل في مشروع قرارها، ينبغي الاضطلاع بالتعاون المتعدد الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب على نحو متكامل، استنادا إلى دعائم الاستراتيجية الأربع ومن خلل النسق الضروري من الأطراف الفاعلة. ونحن نعمل على تنمية تلك القدرة داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ونرمي إلى أن نوفر للدول الأعضاء المهتمة بالأمر دعم الأمم المتحدة بكل أنواعه وبطريقة ملائمة لمن يستخدمه. وتلك هي الخطوة الكبيرة التالية في جهود منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الاستراتيجية.

ثانيا، يجب الاضطلاع بالجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب في شراكة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومع المجتمع المدني. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على السواء تحسين الأداء في هذا الصدد بتبادل المعلومات عن الاستراتيجية على جميع الأصعدة. وعندما نجتمع في المستقبل لنستعرض تنفيذ الاستراتيجية، ينبغي أن يشترك موظفو الأمم المتحدة الميدانيون والمسؤولون الوطنيون من جميع الوزارات ذات الصلة في مناقشاتنا وأن يتبادلوا معنا خبراتهم.

ثالثا، ينبغي أن تعزز جهود مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي قوانا النسبية. فكثير من القدرات والموارد اللازمة لمكافحة الإرهاب موجودة على الصعيد الثنائي، ولكن الإجراءات الثنائية قد تكون غير كافية لمواجهة ضخامة الاحتياجات والظروف. ومن ثم فإن نهج الأمم المتحدة الجماعي ومشروعية الاستراتيجية يضفيان على الجهود المتعددة الأطراف ميزة كبرى ينبغي أن نزيدها إلى أقصى حد.

وبينما نستعرض ما أحرزناه من تقدم في تنفيذ الاستراتيجية، لعلنا لا ننسى أننا إنما ننظر إلى الوراء لكي

نتحرك إلى الأمام. وحيثما تحققت مكاسب دعونا نضيف إليها. ولعلنا نفعل أكثر من مجرد التعبير عن الإحباطات إن وجدت. ولعلنا لا نكتفي بالاستعراض بل نلتزم من جديد بالتنفيذ.

ولأكن واضحا. فعندما أقول ''لعلنا''، لا أستثني نفسي. ذلك أن مكافحة الإرهاب من أولى أولوياتي كأمين عام. وكما يجتمع الممثلون هنا اليوم لتجديد التزامهم بالاستراتيجية، فكذلك أفعل. وتحقيقا لتلك الغاية، أسعى لتأسيس فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ضمن نطاق الأمانة العامة. وسأدعو أيضا في الأسبوع المقبل، هنا في نيويورك، إلى عقد ندوة عن دعم ضحايا الإرهاب. وأدعو كل الموجودين هنا إلى المشاركة والإسهام.

ذلك أن ضحايا الإرهاب بالذات هم الذين يذكّروننا بوجوب المضي في تطوير التعاون والقدرات المتعددة الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب. وعندما نرى صور الفولاذ وقد التوى جراء قنبلة إرهابية، أو ما هو أسوأ من ذلك، صورة لجسد طفل ممزق الأشلاء، ينبغي أن يذكرنا هذا بالسبب في أن الاختلافات السياسية والدينية والثقافية ينبغي ألا تقيم قط حاجزا بين التزامنا المشترك بإنهاء الإرهاب بكافة أشكاله في كل مكان. فالحاجة الماسة التي وضعت من أجلها الاستراتيجية لم تنقص، كما تذكرنا الأحداث باستمرار وبشكل أليم. وقد صيغت الاستراتيجية لا لتكون غاية في حد ذاتها، بل كأداة نحارب بها وباء يشعر الجميع استشراءه. فلنعمل معا على أن يتواصل تنفيذها بعد أن تنتهي أيامنا في الأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، أرجو لجميع الموجودين جلسة جد مثمرة.

السيد ديلون (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت البلدان المرشحة للانضمام لعضوية الاتحاد تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها للعضوية ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، وكذلك أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا عن تأييدها لهذا البيان.

وبادئ ذي بدء، أود أن أتوجه لكم بالشكر، سيدي، على عقد هذه الجلسة وللسفير غيرت روزنثال، الذي عينتموه ميسّرا، على إعداد مشروع القرار المتعلق بنتائج تنفيذ استعراض استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (A/62/L.48)، الذي يجمعنا اليوم. وتشهد مشاركتكم في التحضير لأعمالنا على تفانيكم، الذي سيمكّن ولا شك من النجاح في إنجاز استعراض الاستراتيجية.

وكما جاء في الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها المجلس الأوروبي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، يشكل الإرهاب خطرا على جميع الدول وعلى جميع الشعوب. فهو بمهاجمة الأبرياء يهدد بشكل خطير أمن المجتمعات الديمقراطية وقيمها. والإرهاب فعل إجرامي ولا مبرر له بغضّ النظر عن الظروف. ولهذا السبب يعمل الاتحاد الأوروبي على دعم توافق الآراء الدولي الناشئ بشأن مكافحة الإرهاب وعلى توحيد واستكمال المعايير الدولية القائمة، بدءا بالموجود منها داخل إطار الأمم المتحدة.

وقد شكّل اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ نجاحا كبيرا في هذا الصدد. وأثبتت جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة بذلك قدرتها على توحيد الصفوف والتكلم بصوت واحد في الحرب على الإرهاب. ومن الضروري أن يوجد هذا الموقف الجماعي من المجتمع الدولي ضمن إطار الأمم المتحدة المتعدد الأطراف، لأن كلا من الإرهاب التقليدي

والإرهاب النووي والإشعاعي والبيولوجي والكيميائي يشكل خطرا عالميا لا يعبأ بالحدود.

ولذلك يثني الاتحاد الأوروبي من جديد على النجاح المتمثل في اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ويؤكد مجددا بعد عامين من اعتماد الاستراتيجية دعوته إلى المحافظة على مرجعيتها وإلى إعادة التأكيد على الدعائم الأربع التي تستند إليها. وفي الوقت ذاته، يشجع الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء التي لم توقّع وتصدّق بعد على اتفاقيات الأمم المتحدة وبروتوكولاتها الـ ١٣ التي تشكل الأساس القانوني للتدابير الدولية لمكافحة الإرهاب.

علاوة على ذلك، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. ويدعو الاتحاد الأوروبي أيضا إلى إنهاء المفاوضات الرامية إلى إبرام الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي على وجه السرعة لكي تكمل المنظومة الدولية لمكافحة الإرهاب.

ويجب ألا يضعف توافق الآراء بشأن مكافحة الإرهاب بأي حال من الأحوال من واجبات الدول عملا بالتزامات كل منها بحماية حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي. فالدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها بالنسبة لجميع الأشخاص وأسبقية سيادة القانون ضرورية لكل جانب من جوانب الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، تشير الاستراتيجية إلى أن ”اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان هدفان لا يتعارضان، بل متكاملان ويعزز كل منهما الآخر“ (القرار ٢٨٨/٦٠، المرفق، الجزء رابعا).

ويتجاوز الاستعراض الذي يجمعنا اليوم لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب دراسة إعلان بسيط. فاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب باتخاذها شكل مشروع قرار مصحوب بخطة للعمل، تسعى لأن تكون عملية وقادرة على توجيه أعمال جميع الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي. وتستلزم الاستراتيجية بوصفها أداة تنفيذية بطبيعة الحال استعراضا للتنفيذ. ويكتسب هذا الاستعراض أهمية حاسمة بنوع خاص لأن تنفيذ الاستراتيجية يشمل، بالنسبة لكل من دعائمها الأربع، مجموعة متنوعة من الجهات المعنية والدول والمجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة ومجموعة واسعة من الأدوات. وفي هذا السياق، يؤكد الاتحاد الأوروبي أهمية زيادة الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على أساس نهج متكامل وشامل يشمل جميع الجهات الفاعلة، بما فيها المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية.

وعلى صعيد الدول، نلاحظ أنه قد جرى بذل جهد كبير، ولا سيما نتيجة للمساعدة التقنية والتعاون الدولي، مما يساعد على تعزيز تدابير مكافحة الإرهاب. وتم إقرار قنوات للتعاون، وخاصة من جانب لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ومديريتها التنفيذية، وبرامج المساعدة التقنية لفرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وإيضاحا لذلك الجانب، سوف تتكلم بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اليوم عن مبادراتها الوطنية ومشاريع المساعدة التقنية مع الدول الثالثة التي أقيمت استجابة لاعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وعلى الصعيد الإقليمي، اتخذت عدة منظمات أيضا مبادرات لزيادة قدرتها على مكافحة الإرهاب وفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ضاعف الاتحاد الأوروبي جهوده المبذولة لتنفيذ الدعائم الأربع للاستراتيجية العالمية بشكل كامل. وبعد قليل سيتكلم منسق مكافحة الإرهاب بالاتحاد الأوروبي، السيد غيل دي كيرشوف، ليقدم وصفا تفصيليا لمجموعة المبادرات الرامية إلى إزالة

الأوضاع المؤدية لنشر الإرهاب، وإلى منع ومكافحة الإرهاب، وإلى تعزيز القدرة على مكافحة الإرهاب، وإلى احترام حقوق الإنسان.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة. وكما يتبين من تقرير الأمين العام الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٨ المعنون ”استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية“ (A/62/898)، قامت الأمم المتحدة بتنفيذ عدة تدابير للنهوض بالتنسيق بين هيئاتها المعنية بمكافحة الإرهاب، الأمر الذي أدى الآن إلى عملها بمزيد من الفعالية.

وينبغي مواصلة بذل الجهود لإبقاء الجمعية العامة على علم بذلك العمل التنسيقي، بما في ذلك من خلال زيادة التفاعل مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب التي تشرف عليه. وعلى سبيل المثال، يمكن لفرقة العمل أن تقدم تقارير مرحلية إلى الجمعية العامة كل سنتين. إضافة إلى ذلك، يمكن توثيق الصلة بين فرقة العمل ولجان مجلس الأمن ذات الصلة، وهي لجنة مكافحة الإرهاب واللجنتان المنشأتان عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وفيما يتعلق بتلك التحديات، نثني على العمل الذي أنجزته فرقة العمل وجهود تقديم المساعدة الإدارية الضرورية التي أشار إليها الأمين العام في تقريره عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية. ولدينا ثقة بأن من الممكن تحقيق هذا الهدف وأن فرقة العمل يمكن أن تحصل على المركز المؤسسي الذي تستحقه بمنحها موارد كافية من الميزانية ومن الموظفين لتنفيذ ولايتها. وفي هذا الصدد، يعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق ذلك ضمن حدود الموارد القائمة، كما نصت الاستراتيجية في الأصل.

وأخيرا، لأجل تقييم الجهود المقبلة، يدعم الاتحاد الأوروبي مبدأ إعادة النظر في تنفيذ الاستراتيجية في المستقبل ومن ثم يحدوه الأمل في أن يحدد موعد نهائي للاستعراض في مشروع القرار الذي سنتخذه.

وأرجو أن تطمئنوا إلى أن الاتحاد الأوروبي، كما فعل في الإعداد لهذه الجلسة، يسعى للمشاركة البناءة في المناقشات ولتيسير اعتماد نص يعلي شأن مرجعية استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

والآن سيستعرض السيد دي كيرشوف الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي في ذلك المضمار.

السيد دي كيرشوف (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، السيد الرئيس، والرئاسة الفرنسية لمجلس وزراء الاتحاد الأوروبي على منحي الفرصة لأستعرض بإيجاز مساهمات الاتحاد الأوروبي بأسره في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٦. بديهي أنه لا يوجد وقت كاف لسرد تفصيلي للتدابير المتخذة والسياسات المنتهجة منذ عام ٢٠٠٦. ولقد أتيحتُ للجمعية رسما بيانيا يسلط الضوء على شتى ركائز استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتدابير المحددة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي. وتلك الوثيقة متاحة عند باب القاعة. وبعد أن أكرر بإيجاز المبادئ التي ترتكز عليها أعمال الاتحاد الأوروبي، سأقدم عرضا توضيحيا لها باستخدام أحدث التدابير وأكثرها رمزية.

سأتطرق أولا إلى المبادئ. ثلاثة مبادئ تهتدي بها جهود الاتحاد الأوروبي. الأول هو اعتبار الإرهاب جريمة شائنة يجب منعها والمقاضاة والمعاقبة عليها استنادا إلى قواعد وإجراءات القانون الجنائي الشائعة. والنهج، بالتالي، نهج قانوني وقضائي مدروس. وإن الاتحاد الأوروبي يساهم، وسأقدم أمثلة توضيحية على ذلك، في إتاحة طائفة متنوعة

من الأدوات القانونية الملائمة في هذا المجال للدول الأعضاء فيه.

المبدأ الثاني يتعلق بتفضيل الاتحاد الأوروبي للنهج التعددي، ليس فحسب بدعم إجراءات الأمم المتحدة، خاصة الجمعية العامة ومجلس الأمن، وإنما أيضا بدعم إجراءات المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

المبدأ الثالث يتمثل في الالتزام المحوري للاتحاد الأوروبي بالاحترام الصارم لحقوق الإنسان والحريات الفردية الأساسية. وإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الإرهاب، التي اعتمدها المجلس الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، صيغت حول أربع ركائز، شأنها في ذلك شأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: منع التطرف؛ ومقاضاة مرتكبي الهجمات؛ وحماية الحدود والبنى التحتية الحاسمة الأهمية؛ والاستجابة لعقابيل ما بعد هجوم كبير.

اسمحوا لي أن أستعرض بسرعة الركائز الأربع تلك. أولا، الركيزة التي ما فتئنا نعمل بشأنها هي منع التطرف والتجنيد. ما فتئ الاتحاد الأوروبي يعمل منذ عام ٢٠٠٤ على ضرب توازن جديد في نهجه. وأعترف بأن نهجنا كان قائما أساسا، في البداية، على كبت الجهود. ففي السعي إلى الحيلولة دون تحول الشباب المقيمين في أوروبا أو خارجها إلى التطرف والتحرك صوب العنف، يجب علينا أن نعرّف العوامل التي تيسر عملية التطرف، والعوامل التي تحفز على استخدام العنف، والعوامل الهيكلية التي يمكن أن تغذي تلك العملية المعقدة.

لقد حشد الاتحاد الأوروبي أوساطه الأكاديمية ومول شتى الدراسات في ذلك المجال. وأعترف بأن المسألة تتسم بالحساسية على مستويات كثيرة. فهي، أولا وقبل كل شيء، حاسمة لتجنب ربط الإرهاب بأي دين معين. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر سياسات عامة عديدة، مثل تشجيع الحوار بين الثقافات أو بين المعتقدات، قيّمة بحد ذاتها وبالاقتران بمكافحة الإرهاب، وستتضاءل قيمتها إذا انتُهجت لغرض واحد وحيد هو المساعدة على منع الإرهاب. أخيرا، ثمة سياسات عديدة تظل تخضع لاختصاص الدول الأعضاء. وأقصد هنا بصورة خاصة إمكانية الحصول على الوظائف الجيدة والتعليم والإسكان، وإمكانية الاندماج بصورة عامة. لهذا يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تعريف أفضل الممارسات في تلك المجالات، ويوصي دوله الأعضاء باعتمادها.

ومن بين أحدث التدابير التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بالمنع، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على عدد قليل منها. وإنني أفكر بصورة خاصة بالصدور المتوقع لدليل إرشادي يسرد أفضل الممارسات لتجنب نشر التطرف في السجون. فمكتب الشرطة الأوروبي، وهو وكالة الاتحاد الأوروبي المعنية بالتعاون في مجال الشرطة، استحدث برنامجا مأمونا يقدم تحليلات من دوائر الاستخبارات ودوائر الشرطة لمواقع الإنترنت التي تحرض على الجريمة والإرهاب وتساهم في نشر التطرف بين الشباب، إضافة إلى توفير منهاج يجمع الجرائم السبرانية التي تكون الدول الأعضاء قد اكتشفتها. وأفكر هنا أيضا بالجهود الرامية إلى تطوير قوات شرطة محلية وعمليات الاندماج المحلي في سبيل – وهذا مهم – تطوير نهج مضاد لإثباط همة من يسعون إلى تسخير الدين لأغراض أيديولوجية. كما أفكر بالتشجيع على الحوار بين الثقافات. وقد يعرف الأعضاء أن الاتحاد الأوروبي قرر إعلان عام ٢٠٠٨ سنة دولية للحوار بين الثقافات، لا سيما من خلال الدعم المقدم إلى مشاريع جد محددة في ميدان التعليم، وعلى وجه التحديد تعليم صغار الشباب، والدعم المستمر لتحالف الحضارات.

الركيزة الثانية هي المقاضاة، التي تنضوي تحت إطار جميع سياسات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى ترشيد النظام الجنائي الأوروبي. وهذا يشمل، في المقام الأول، تطبيق مبدأ الاعتراف المتبادل، الذي يسمح بالتنفيذ السريع في كل أرجاء الاتحاد الأوروبي للقرارات القضائية السابقة لإصدار الحكم – تجميد الأصول المالية، وإصدار أوامر إلقاء القبض، ومذكرات استحصال الأدلة – والقرارات القضائية النهائية، مثل مصادرة الأموال وتنفيذ أوامر إلقاء القبض المفضية إلى السجن. وتبذل الجهود أيضا للمواءمة بين المدونات الجنائية لمختلف الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي تشريعا رئيسيا هذا العام لتوسيع التعريف الأوروبي للإرهاب حتى يشمل التحريض على ارتكاب أعمال الإرهاب – خاصة من خلال استخدام الإنترنت – والتجنيد والتدريب. واتخذت أيضا سلسلة من التدابير لتحسين جمع وتشاطر المعلومات فيما بين كل أفراد الأمن المحليين – وكالات الاستخبارات والشرطة والجمارك والكيانات القضائية. وهنا أعني تحديدا معلومات الشرطة والمعلومات القضائية والمعلومات التي بحوزة القطاع الخاص، التي يمكن أن تكون بالغة الأهمية في المقاضاة وفي إجراء التحقيقات. أخيرا، اعتمدت الجماعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي كل التشريعات اللازمة لتنفيذ التوصيات الخاصة التسع لفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بغسل الأموال فيما يتعلق بتمويل الإرهاب. وإن التحدي يكمن اليوم في التنفيذ المحدد لتلك التدابير وتحسين التعاون بين دوائر الاستخبارات والمؤسسات المالية.

أنتقل بسرعة إلى الركيزة الثالثة، قبل الوصول إلى الخاتمة، وأقول إن ٢٢ دولة عضوا من بين ٢٧، إضافة إلى دولتين غير عضوين في الاتحاد الأوروبي، قد قررت العمل بترتيبات التنقل الحر للأشخاص ورفع نقاط السيطرة على حدودها المشتركة. وفي عملية الانتقال الحر الموفر لمواطنينا يجب بالمقابل اتخاذ تدابير محددة لتحسين أمن وثائق السفر، مثل استخدام تكنولوجيا القياس الحيوي (biometic) وتأسيس قواعد بيانات ضخمة، مثل نظام معلومات تأشيرات السفر ونظام شنغن للمعلومات. كما يجب المواءمة بين سياسات تأشيرات السفر، وكذلك بين سياسات الحدود الخارجية. وقد تم تأسيس وكالة للحدود الخارجية الأوروبية، وكالة فرونتكس، لذلك الغرض. كما يجري النظر في تدابير إضافية أخرى لن أناقشها هنا. وفي هذا العام أيضا، اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عمل لتحسين أمن المتفجرات وأمن الهياكل الأساسية للمواصلات والطاقة الحاسمة الأهمية. ونأمل أن نعتمد في السنة المقبلة خطة رئيسية لتخفيض خطر الهجمات النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية.

وأخيرا، فيما يتعلق بالدعامة الرابعة، فمن خلال سلسلة من التدابير في مجال الحماية المدنية يعمل الاتحاد الأوروبي لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على التصدي للآثار المترتبة على شن هجوم إرهابي كبير.

هذه لمحة موجزة جدا عن بعض الأمثلة للتدابير التي اتخذها مؤخرا الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الاستراتيجية العالمية.

ولن تكتمل مداخلتي ما لم أشر إلى الجهود المبذولة من الجماعة الأوروبية والاتحاد الأوروبي لمساعدة البلدان الأخرى على تسوية صراعاتها، واستعادة وحفظ السلام، وتحقيق الاستقرار والديمقراطية وسيادة القانون، وتطوير اقتصاداتها. وأود في هذا الصدد أن أشير بوجه خاص إلى بعثات الاتحاد الأوروبي للشرطة وسيادة القانون في أفغانستان والعراق والأراضي الفلسطينية وغينيا – بيساو. وأود أيضا أن أشير إلى سلسلة من تدابير المساعدة الإنمائية، وكذلك إلى تمويل الاتحاد لبرامج في أكثر من ٧٠ بلدا لمكافحة الإرهاب والتشجيع على الحوار السياسي العام.

وكما أوضح الرئيس، فإن مشروع القرار الذي ستعتمده الجمعية العامة بعد قليل يؤكد على الدور المحدد المطلوب من المنظمات الإقليمية الاضطلاع به في تنفيذ الاستراتيجية العالمية. وأعتذر عن أخذ الكثير من الوقت، لكني آمل أن يوضح ما قلته للدول الأعضاء عزم الاتحاد الأوروبي على مواصلة الإسهام بنشاط في هذا الصدد.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن مجموعة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الاستعراض الأول الذي يجري كل سنتين للاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

في البداية، تود المجموعة أن تعرب عن تقديرها للجهود التي يبذلها سفير غواتيمالا غيرت روزنثال، ميسر مشاورات استعراض استراتيجية مكافحة الإرهاب الرامية إلى التوصل إلى مشروع قرار بتوافق الآراء بشأن الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

وتؤكد المجموعة من جديد إدانتها الشديدة لجميع أعمال وممارسات الإرهاب وهي لا تزال مقتنعة بأنه لا يمكن أبدا تبرير الإرهاب – بغض النظر عن دوافعه وأهدافه وأشكاله ومظاهره وأيا كانت الأطراف التي ترتكبه وأينما كان وأيا كانت أغراضه.

وتؤكد المجموعة أيضا من جديد أن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو مجموعة عرقية، وهي تشدد على ضرورة مواصلة الجهود الجارية من أجل تعزيز ثقافة السلام والعدالة والتنمية البشرية؛ والتسامح العرقي والقومي والديني؛ واحترام جميع الأديان والقيم والمعتقدات والثقافات الدينية؛ ومنع تشويه صورة الأديان. وترى المجموعة أن الإرهاب هو في حد ذاته انتهاك لحقوق الإنسان.

وتؤيد المجموعة الإستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب التي يجب أن تعالج الأسباب الجذرية للإرهاب، بما في ذلك الاستخدام غير المشروع للقوة والعدوان والاحتلال الأجنبي، والتراعات الدولية الملتهبة، وإنكار حق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير المصير، والمظالم السياسية والاقتصادية والتهميش والإقصاء السياسيان.

وتؤكد المجموعة من جديد ضرورة التمييز بين الإرهاب وممارسة الحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي، وأود التأكيد على أن هذا التمييز يقره عن حق القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ٥١/٤٦، الذي يؤيد أيضا هذا الموقف.

وتؤكد المجموعة من جديد أن الاستراتيجية العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تمثل جهدا مستمرا، وهي وثيقة حية ينبغي تحديثها وفحصها بانتظام. وتؤكد المجموعة أيضا من جديد أنه ينبغي تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب من جميع جوانبها. وتؤكد المجموعة أن تنفيذ الاستراتيجية يكمن أولا وقبل كل شيء في أيدي الدول الأعضاء.

وتذكّر المجموعة بأنه من أجل ضمان ملكية الدول لهذه الاستراتيجية ينبغي ضمان مشاركة جميع الدول الأعضاء في عملية صنع القرار لتنفيذ الاستراتيجية. والتقارير الدورية المكتوبة والإحاطات الإعلامية المنتظمة من جانب فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب عن أنشطتها للتنسيق والاتساق ووضع آلية حكومية دولية للإشراف من خلال توافق آراء جميع الدول الأعضاء هي أمور ستيسر تحقيق هذا الهدف. وتعتقد المجموعة أن أنشطة فرقة العمل ينبغي فصلها عن مصادر تمويلها. وينبغي أن يكون الموجه لتلك الأنشطة الطلب الموجود عليها لا الجهات المانحة.

وتؤكد المجموعة أن إنشاء الهياكل الملائمة وتنظيم الفعاليات والأنشطة المتعلقة بالاستراتيجية ينبغي أن يتما بطريقة تعزز توافق الآراء وتحترم الولايات المناطة وتتجنب التسييس وتعالج جميع جوانب استراتيجية مكافحة الإرهاب على قدم المساواة.

وتعرب المجموعة عن تعاطفها الشديد مع ضحايا جميع أعمال الإرهاب، سواء التي ترتكبها الدول أو التي ترتكبها جهات من غير الدول، ومع ضحايا تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب الذين يعانون بسبب تجاهل حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وتحيط المجموعة علما بالدعوة التي وجهها الأمين العام مؤخرا إلى الدول الأعضاء للمشاركة في ندوة بشأن ضحايا الإرهاب. وترى المجموعة أنه كان من الأفضل لو تم تنظيم الندوة المعنية بضحايا الإرهاب بناء على تشاور حكومي دولي متعدد الأطراف ويتسم بالشفافية وإشراك الجميع.

وتود المجموعة أن تؤكد على الدور المركزي للجمعية العامة في مجال مكافحة الإرهاب، لأنها هي الهيئة الوحيدة على مستوى الأمم المتحدة التي تتمتع بالعضوية العالمية.

وتؤكد المجموعة من جديد دعمها للمؤتمر الرفيع المستوى المخصص للتوصل إلى حلول للقضايا الدائمة المتعلقة بالجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وتؤكد أيضا على ضرورة وضع مدونة سلوك للجهود الدولية الرامية إلى مكافحة الإرهاب.

وتؤكد المجموعة من جديد دعمها لاقتراح خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، من أجل إنشاء مركز دولي تحت رعاية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب الدولي.

السيد عبد الله المراد (الكويت): السيد الرئيس، باسم المجموعة العربية نتقدم بالشكر إلى سعادتكم على عقد هذا الاجتماع الهام المتعلق بالاستعراض الأول لنتائج تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي أقرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. كما أتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام على التقرير المقدم بهذا الشأن، والذي أُعد عملا بقرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٠، والشكر موصول أيضا للميسر، سعادة السيد غيرت روزنثال، سفير غواتيمالا، على الجهود التي بذلها في هذا الموضوع.

تولي المجموعة العربية أهمية كبيرة للجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وصوره حيث كانت وما زالت من أكثر دول العالم معاناة من هذه الآفة التي حصدت أرواح مئات الآلاف من مواطنيها الأبرياء. وكانت جامعة الدول العربية سباقة إلى وضع استراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب اعتمدها مجلس وزراء الخارجية العرب في عام ١٩٩٧، وكذلك وضع اتفاقية عربية شاملة لمكافحة الإرهاب في عام ١٩٩٨، مما جعل من هذا الإطار القانوني آلية إقليمية هامة ومكملة لتلك التي وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك عملا بالفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وقد سبق للدول العربية تنفيذ العديد من التدابير التي نصت عليها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وما زالت بعض التدابير في طريقها للتنفيذ.

وتولي المجموعة العربية أهمية كبيرة لجميع التدابير التي تضمنتها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وبالأخص تلك الرامية إلى معالجة جذور الإرهاب والظروف والعوامل المؤدية إلى انتشاره. وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة العربية على موقفها الثابت بأنه لا يجوز ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية وتشدد على ضرورة التزام الجميع بهذا المبدأ وفقا لما نصت عليه الاستراتيجية. لذلك، تدعو المجموعة العربية إلى تعزيز

الحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان، والعمل على تجريم ازدراء الأديان أو تشويهها أو المسّ برموزها باعتبار ذلك تحريضا على الكراهية التي قد تؤدي إلى الإرهاب. وفي هذا السياق، تشيد المجموعة العربية بالمؤتمر العالمي للحوار الذي عُقد في العاصمة مدريد في إسبانيا بتاريخ ١٦ تموز/يوليه من هذا العام تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، والملك خوان كارلوس، ملك إسبانيا.

وتود المجموعة العربية أن تشير إلى أن خلو الاستراتيجية من أي تحديد لمفهوم الإرهاب وإرهاب الدولة نتيجة لغياب تعريف متفق عليه دوليا للإرهاب، مما يؤدي إلى إعاقة استكمال الجهود الدولية لمكافحته.

وفي هذا الصدد، تؤكد المجموعة العربية على ضرورة الانتهاء من المناقشات الرامية إلى إعداد اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة بشأن الإرهاب بحيث تتضمن تعريفا محددا للإرهاب الدولي وإرهاب الدولة يميز بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال والعدوان، مع مراعاة أن قتل المدنيين الأبرياء لا تقره الشرائع السماوية ولا المواثيق الدولية والإقليمية.

وتولي المجموعة العربية أهمية قصوى لإنجاح عملية مراجعة الاستراتيجية بالرغم من غياب المنهجية الواضحة للتحضير لهذا الاجتماع الهام. وفي هذا الصدد، تتقدم المجموعة العربية بالملاحظات التالية كمساهمة في إنجاح عملية مراجعة الاستراتيجية.

أولا، تؤكد المجموعة العربية على أهمية متابعة تنفيذ ما تضمنته الاستراتيجية بصورة شاملة وغير انتقائية، وعلى الدور المحوري الذي تلعبه الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي الوسع تمثيلا في إطار منظومة الأمم المتحدة، في تناول موضوع مكافحة الإرهاب من جميع جوانبه.

ثانيا، تؤكد على الالتزام الكامل بالقرارات الدولية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب ومكافحته بكل السبل والتصدي له بجميع الوسائل للمحافظة على السلام والأمن الدوليين.

ثالثا، من هذا المنطلق ترحب المجموعة العربية بما ورد في مشروع قرار الجمعية العامة حول مراجعة الاستراتيجية بتنظيم علاقة الدول الأعضاء بفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب في إطار صلاحيات ولايتها المقررة، بما يتيح مشاركة أكبر للدول الأعضاء في توجيه السياسات وتنفيذ الاستراتيجية، باعتبارها المسؤول الأول عن ذلك، وبما يوفر لها إمكانية الإشراف على نشاط فرقة العمل في إطار من الشفافية والمسؤولية.

رابعا، ترى المجموعة العربية، في هذا الصدد، أن تأسيس فرقة العمل داخل أمانة الأمم المتحدة وتمكينها من الموارد الضرورية يوفر أساسا صالحا لمساهمة المنظمة، البنّاءة والمتكاملة، مع جهود الدول الأعضاء في تحقيق أهداف الاستراتيجية.

خامسا، تؤكد المجموعة على دعمها لاقتراح خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية، إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة.

السيد صو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم وسعادة غامرة أن أخاطب الجمعية العامة باسم مجموعة الدول الأفريقية في هذه المناسبة السعيدة وهي النظر في مشروع القرار A/62/L.48، المتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتعرب المجموعة الأفريقية عن تقديرها لكم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة

وتهنئ الأمين العام على تقريره الشامل عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية. كما نود أن نشكر الميسّر، السفير روزنثال، ممثل غواتيمالا على عمله التحضيري الرائع.

ونظرا للعمل الجدير بالثناء الذي يجري في القارة، ولا سيما ما يقوم به الاتحاد الأفريقي، فإن مجموعة الدول الأفريقية تود أن تستذكر الدور الهام الذي قامت به في اعتماد الجمعية العامة، في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومثّل قيام جميع الدول الأعضاء في المنظمة باعتماد ذلك الصك خطوة هامة في الشروع بمكافحة منسّقة ومنسجمة وشاملة للإرهاب على الصُعُد الوطنية والإقليمية والعالمية.

كما تود مجموعة الدول الأفريقية أن تضيف أن الإرهاب الدولي يمثل تهديدا خطيرا جدا لأمن القارة واستقرارها وتنميتها والسلام فيها، ويستدعي أن توليه شعوبنا وحكوماتنا اهتماما ذا أولوية وأن ترد عليه ردا حازما. وانطلاقا من ذلك، تعهد القادة الأفارقة، إلى جانب المجتمع الدولي، بتحقيق النتائج التالية: اعتماد إعلان داكار لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠١؛ واعتماد اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته، في الجزائر في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩؛ واعتماد خطة عمل الجزائر المتعلقة بمنع ومكافحة الإرهاب في أفريقيا في عام ٢٠٠٢؛ وإنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب، الذي بدأ العمل في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛ واعتماد بروتوكول اتفاقية الجزائر في العام نفسه. كما تم إنشاء فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا لتحقيق الهدف نفسه.

ولئن كانت المسؤولية الأساسية لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب تقع على عاتق الدول الأعضاء، فلا بد لنا أن نؤكد أيضا أنه، إذا أريد لها النجاح الكامل، فيجب أن تستفيد الاستراتيجية من حشد الشراكات الإقليمية والعالمية بين جميع أصحاب المصلحة وعلى جميع المستويات، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص. وينبغي لهذه الشراكات أن تجمع معا الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وممثلي المجتمع المدني.

وترحب المجموعة الأفريقية في هذا الصدد بالمساهمة النشطة والمنسقة والمتسقة من منظومة الأمم المتحدة – ولا سيما من خلال إداراتها ووكالاتها وصناديقها وبرامجها المتخصصة، وكذلك فرقة العمل المعنية بتنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب. كما ترحب المجموعة بقيام المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وفرق العمل التي تدعم اللجان الأخرى المعنية التابعة لمجلس الأمن، بتنظيم سلسلة من حلقات العمل التي يُراد بها لفت انتباه الدول الأعضاء في غرب ووسط وجنوب أفريقيا إلى أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

وتقدر المجموعة قيام المركز الأفريقي لدراسات وبحوث الإرهاب، بالتعاون مع حكومة إسبانيا، بإجراء حلقة دراسية عن مكافحة الإرهاب في شمال أفريقيا في الفترة من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل في الجزائر العاصمة. وهي ترحب أيضا بالندوة المعنية بمكافحة الإرهاب في وسط أفريقيا، التي عقدت في برازافيل في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيار/مايو. وتثبت هذه الحلقات الدراسية عزم المجتمع الدولي، وخاصة عزم قادة أفريقيا، على تنفيذ الاستراتيجية، وهي تستحق اهتمامنا.

وترحب المجموعة بدخول الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٧، وهذه الاتفاقية صك قانوني هام لصالح النضال التضامني

للمجتمع الدولي. كما أننا ندعو بشدة إلى اعتماد اتفاقية عالمية لمكافحة الإرهاب ونحث الدول الأعضاء على تسريع عملية التفاوض من أجل هذه الغاية.

وينبغي ألا تعوق المشاجرات والخلافات السياسية التزامنا بمكافحة هذه الآفة الدولية المعاصرة في مهدها. وهذه مناسبة مواتية لكي تعرب فرقة العمل عن مواساتها للبلدان والضحايا الأبرياء للإرهاب في أفريقيا وجميع أنحاء العالم، وللتأكيد من جديد على إدانتها للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

لقد أصبح الإرهاب مخيفا بشكل متزايد لأنه تكيف مع العولمة وأصبح متطورا بشكل متزايد. فلقد غير أساليبه وأقام روابط تزداد قوة مع الأنواع الأخرى للجريمة، مثل الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة، التي بالمثل تستحق الإدانة وتشكل خطرا على استقرار الدول. ونجاح أي عمل لمكافحة هذه الآفة يتطلب التضامن بين جميع أعضاء المجتمع الدولي، وسيُقاس هذا النجاح بعدد الأرواح التي تم إنقاذها وعدد الأعمال الإرهابية التي تم إحباطها. ويقتضي هذا العمل التسامح والحوار بين الحضارات وقبول اختلافاتنا في مجتمع تربطه المصالح المشتركة. وسيتطلب ذلك أيضا تسوية الصراعات التي تمزق العديد من البلدان وحلولا لمشاكل التنمية.

وتأمل المجموعة الأفريقية لاستعراض الاستراتيجية الذي يجري كل سنتين أن يوطد التعاون الدولي في تنفيذ التدابير الأساسية الواردة في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، مثل القضاء على الظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب؛ وخاصة الفقر والإقصاء الاجتماعي والتهميش؛ ومنع وقمع الإرهاب؛ وزيادة قدرات الدول ودور الأمم المتحدة؛ واحترام حقوق الإنسان للجميع واحترام سيادة القانون باعتبار ذلك هو الأساس الحاسم لأنشطة مكافحة الإرهاب.

وفي هذا الصدد، فإن المجموعة الأفريقية، إذ تؤكد من جديد طلبات مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تناشد المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، من أجل توفير المساعدة التقنية والمالية اللازمة لتمكين الدول الأفريقية من تعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب. وهي تدعو منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة إلى تقديم الدعم اللازم لتمكين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومركز دراسة وبحوث الإرهاب التابع لها، الذي يتخذ من الجزائر العاصمة مقرا له، من تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وفي الختام، تتعهد المجموعة الأفريقية بتقديم إسهام إيجابي في تحقيق أقصى قدر من النجاح لأعمالنا.

السيد محسن (مصر): السيد الرئيس، أود في البداية التوجه بالشكر إلى الأمين العام للمنظمة على تقريره المقدم عن جهود المنظمة في تنفيذ الاستراتيجية، ولكم وللميسّر على الجهود التي بُذلت لتسهيل الانتهاء من المشاورات غير الرسمية على مشروع قرار الجمعية العامة الخاص بمراجعة تنفيذ الاستراتيجية، والذي يؤكد على أهمية استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وضرورة تحديث وتطوير أسلوب تنفيذها حتى تواكب المتغيرات والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في سعيه إلى مكافحة الإرهاب، والذي يُبرز تصميم الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات ملموسة على جميع المستويات لضمان القضاء على الإرهاب دوليا وإقليميا ووطنيا.

تتطلب مراجعة الاستراتيجية تقييم ما تم إحرازه من تقدم في تنفيذها، وتقييم العقبات التي تعترض تحقيقها لأهدافها، مما يقتضي من الدول الأعضاء، باعتبارها المسؤول الأول عن تنفيذ الاستراتيجية، بذل مزيد من الجهد والتعاون

والتنسيق فيما بينها لإنجاح جهودها لمواجهة هذا الخطر الداهم الذي يهدد استقرار الشعوب ويؤثر على تنميتها ورخائها.

ومن هذا المنطلق، ترى مصر أن العامل الرئيسي الواجب توافره لنجاح الاستراتيجية هو دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعناصرها، وهو الأمر الذي لمسناه جميعا، إلا أنه على الرغم من ذلك لم يتم تحقيق أي من النتائج المرجوة منها خلال العامين الماضيين، الأمر الذي يؤكد على وجود أوجه قصور تستدعي من الجمعية العامة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويبها. ولعل أهم أوجه القصور هو اقتصار عضوية فريق تفعيل الاستراتيجية على آليات وهيئات بعضها تابع لأمانة الأمم المتحدة، وأخرى خارجها مثل الإنتربول، على سبيل المثال لا الحصر. وفي هذا السياق، فإن مصر تؤكد على أن العامل الأساسي لنجاح الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وجهود الأمم المتحدة في هذا المجال هو أنه يجب أن يكون فريق تفعيل الاستراتيجية مكونا من الدول الأعضاء في الجمعية العامة، وبمعاونة الأمانة. ورغم تسليمنا بأهمية جهود أمانة الأمم المتحدة يؤكد وفد مصر على أن أنشطة الأمم المتحدة، بما فيها أنشطة فرقة العمل المعنية بتنفيذ الاستراتيجية، مكملة لجهود الدول الأعضاء، باعتبارها المرجع الأول والأخير في هذا الصدد.

كما نرى أهمية التزام فرقة العمل بالمحددات الواردة في الاستراتيجية باعتبار أن دورها هو التنسيق وضمان اتساق جهود الأجهزة العاملة في إطار منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وبالتالي يجب أن تركز فرقة العمل على تحسين أداء الأمم المتحدة عن طريق تفادي الازدواجية في تنفيذ الولايات، وضمان تركيز التعاون مع لجان مجلس الأمن على النواحي الأمنية فقط دون غيرها من المسائل التي تقع في نطاق اختصاص الجمعية العامة، ومما لا شك فيه أن هذا الأمر لن يتم تداركه إلا عند مشاركة الدول في قيادة وتوجيه أعمال هذه الفرقة.

واتصالا بما سبق، وفي ضوء أهمية التزام الفرقة بعناصر الاستراتيجية، يؤكد وفد مصر على ضرورة عدم التوسع في إنشاء أفرقة عاملة، في إطار فرقة العمل، تتناول موضوعات أو تستخدم مسميات سبق وأن أكدت الدول الأعضاء، منذ بدء التفاوض على الاستراتيجية وحتى الآن، على معارضتها على غرار مصطلحي ''الراديكالية والتطرف''، ويجب أن تركز الأفرقة العاملة على المهمة التي أوكلتها إليها الدول الأعضاء للأمم المتحدة في الدعائم الأربع للاستراتيجية، والتي يجب العمل على تنفيذها بالتوازي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هانسن (أيسلندا).

ويقودني ذلك إلى الإشارة إلى أهمية تفادي فرقة العمل للانتقائية في تنفيذ هذه الدعائم. وهنا نتساءل عن سبب الاهتمام بموضوعي الراديكالية وضحايا الإرهاب دون غيرهما من المواضيع، كما نتساءل عن مدى جدوى إعداد الفريق العامل للوقاية من النزاعات مبادئ توجيهية بشأن مكافحة الإرهاب ليستخدمها صانعو السلام وممثلو الأمين العام في تسوية النزاعات أو إنهاء حالات الاحتلال الأجنبي، وغيرها من الظروف التي تؤدي إلى انتشار الإرهاب، خاصة أن معالجة هذه الظروف تتطلب إرادة سياسية حقيقية للدول الأعضاء وبناء قدرات الدول لمواجهتها وليس مبادئ توجيهية متفقا عليها، كما أن تلك المبادئ سبق أن أقرها المجتمع الدولي في ميثاق الأمم المتحدة.

أما بالنسبة لقضية توفير الموارد المالية التي يحتاجها الفريق، وعلى الرغم من دعم وفد مصر لتوفير الموارد المالية اللازمة للفريق العامل من ميزانية المنظمة، فإننا نؤكد في ذات الوقت على أن هذا الأمر يرتبط بشكل مباشر بمشاركة

الدول الأعضاء فيه لضمان التزامه بالولاية الممنوحة له في الاستراتيجية وانخراط الدول الأعضاء في أنشطته، خاصة وأن هذا الأمر سيساعد على استفادة فريق العمل من خبرات الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب التي يفتقدها الفريق، هذا فضلا عن ضرورة عدم إنشاء أي مجموعة عمل لتنفيذ أي من عناصر الاستراتيجية دون قرار صريح من الجمعية العامة، وبعد مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء.

في هذا السياق، أود هنا أن أتطرق في عجالة إلى موضوع تنظيم الندوات وحلقات النقاش المرتبطة بتنفيذ الاستراتيجية، إذ يتطلع وفد مصر إلى ترتيب هذه الندوات بمزيد من الشفافية وبعيدا عن الانتقائية والتسييس. وأخص هنا الندوة المقرر عقدها في الأمم المتحدة عن ضحايا الإرهاب. فعلى الرغم من دعم مصر المطلق لضحايا الإرهاب وتعاطفها معهم، إلا أن تخصيص ندوة لضحايا الإرهاب دون غيرهم من ضحايا الاحتلال الأجنبي والكوارث الإنسانية وأزمة الغذاء وانتهاكات القانون الدولي الإنساني هو مثار استفسارات عديدة، إضافة إلى أن معايير اختيار ضحايا الإرهاب في غياب وجود تعريف قانوني موحد ومتفق عليه للإرهاب يؤدي إلى تسييس الحدث بدلا من التعامل مع الموضوع من جانبه الإنساني وتقديم الدعم اللازم لهؤلاء الضحايا. ولذلك، أعيد التأكيد على ضرورة عدم عقد هذه الندوات إلا بعد تشاور واسع مع الدول الأعضاء وليس في معزل عنها، وبتمويل من ميزانية المنظمة وليس بتمويل خارجي تقدمه الدول بهدف عقد ندوات بعينها دون ندوات أخرى تحظى باهتمام أكبر من العضوية العامة.

أما عن تعاون الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني لتنفيذ الاستراتيجية، فإن وفد مصر يقدر هذا النوع من التعاون ويولي أهمية لتعزيزه، ليس من أجل بناء قدرات الدول على مكافحة الإرهاب والخروج بدروس مستفادة في هذا الشأن فحسب، ولكن أيضا لضمان الوقوف على خصوصية كل منطقة واحتياجاتها، مما يسهم بفعالية في مواجهة خطر الإرهاب.

وأخيرا، أود الإشارة إلى أنه يجب أن يتضمن القرار آلية لمراجعة دورية للاستراتيجية، وذلك على غرار القرار رقم ٦٠/٢٨٨، الذي اعتمد الاستراتيجية عام ٢٠٠٦، ولذلك لضمان قيام الجمعية العامة بالمتابعة الدورية للاستراتيجية، وذلك بهدف تصويبها بما يتفق مع تطور خطر الظاهرة الإرهابية.

أود أن أختم حديثي بالتأكيد على أنه على الرغم من وجود العديد من الملاحظات لدينا على مشروع القرار المقدم، إلا أننا نرى مع ذلك أن اتخاذ قرار مراجعة الاستراتيجية بالإجماع هو أمر له دلالته في التأكيد على توحد المجتمع الدولي في مواجهة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، بما في ذلك إرهاب الدولة، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في نجاح الاستراتيجية والجهود الدولية الرامية إلى درء خطر الإرهاب عن الحضارة الإنسانية. ولذا، فقد وافقنا على التماشي مع الإجماع على هذا القرار، ونأمل أن تتخذ الأمانة العامة موقفا إيجابيا يستجيب لمطالب جميع الدول الأعضاء، وهو الأمر الواجب حدوثه لنجاح الاستراتيجية.

السيد الرشيدي (المملكة العربية السعودية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر على البيان الذي أدليتم به، سيدي الرئيس، بشأن المراجعة الأولى للاستراتيجية. كما نعرب عن شكرنا لمعالي الأمين العام على تقريره (A/62/898) وعلى الجهود التي يبذلها في هذا الإطار. ويؤيد وفد بلادي البيانين اللذين أدلت بهما كل من مجموعة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة الدول العربية.

إن المملكة العربية السعودية من المستهدفين بالإرهاب، وقد عانت كثيرا من عمليات الإرهاب، وعملت

منذ مدة طويلة على مقاومة هذه الآفة الخطيرة، وقامت ولا تزال تقوم باتخاذ التدابير اللازمة لمحاربة هذه الظاهرة الخطرة. وقد حققت نجاحات ملموسة في التصدي لها على جميع المستويات. فعلى المستوى المحلي، تم اتخاذ الإجراءات المختلفة من قبل السلطات السعودية المختصة للقضاء على الإرهاب ومكافحته والأخذ بزمام المبادرة واستباق الأعمال الإجرامية وضمان نجاح استراتيجيتها نحو تجفيف منابع تمويل الإرهاب والتصدي للإرهابيين في المجالين الأمني والفكري.

ومن ضمن جهودها أيضا أن جعلت من مادة مكافحة الإرهاب أحد المواد الأساسية التي تُدرس في بعض المناهج الدراسية في الجامعات والكليات في المملكة العربية السعودية. ولا ننسى أن من أهم الجهود السعودية في محاربة الإرهاب، والتي أثبتت نجاحها أيضا، هو برنامج المناصحة وبرنامج إعادة تأهيل الشباب المغرر بهم. وقد حقق هذان البرنامجان نجاحا كبيرا في مكافحة هذه الآفة الخطيرة، وتحول هذان البرنامجان إلى مثال تستفيد منه بلدان أخرى. وأما على الصعيد الإقليمي والدولي، فقد أكدت المملكة العربية السعودية في العديد من المناسبات والمحافل الدولية استعدادها التام للانضمام إلى الجهود الدولية المبذولة لمكافحة ومحاربة الإرهاب والإسهام بفعالية في إطار جهد دولي وجماعي في اجتثاث جذوره، وهو الموقف الذي تعبر عنه سياسة المملكة العربية السعودية الثابتة والمستمرة ضد الإرهاب الدولي ومرتكبيه.

وفي هذا السياق، كانت بلادي من أوائل الدول التي انضمت إلى معظم الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، ومنها اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة عن الجامعة العربية عام ١٩٨٩، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب. وعلى المستوى الدولي، انضمت المملكة العربية السعودية إلى اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بالإرهاب، كما استضافت مؤتمرا دوليا لمكافحة الإرهاب عُقد في العاصمة السعودية الرياض في شباط/فبراير ٢٠٠٥ بحضور ومشاركة ما يقرب من ٦٠ دولة والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية. وقد خرج المؤتمر بعدة توصيات، كان أبرزها تأييد مقترح خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، بإنشاء المركز الدولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة. وقد حصل هذا المقترح على تأييد واسع من المجتمع الدولي، وتبنته العديد من المحافل الدولية، مثل مؤتمر قمة الدول العربية، ومؤتمر قمة دول أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي، ومؤتمر القمة العربية – اللاتينية، والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

في هذا السياق، نأمل أن يتم خلال هذه الدورة تبني مقترح خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز، لإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة ليقوم بربط المراكز الوطنية والإقليمية المختصة بقاعدة بيانات موحدة يمكن تبادل وتحديث محتوياتها عبر وسائل آمنة، وبالسرعة المطلوبة، خاصة بشأن تعقب واعتراض تحركات الإرهابيين وتنظيماتهم؛ وأن يدعم المركز التبادل والنقل الطوعي للتقنيات الضرورية وبرامج التدريب لمكافحة الإرهاب ومواجهة العمليات الإرهابية والوقاية منها، وتبادل الخبرات والتنسيق في مجال بلورة وتبادل التشريعات.

وفي هذا الإطار، فإن المملكة العربية السعودية تجدد التزامها بدعم ومساندة الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، هذه الظاهرة التي باتت ظاهرة دولية غير مقصورة على شعب أو عرق أو دين، والتي تشكل مصدر خطر على الجميع، وتستوجب هذه الظاهرة جهودا دولية لاحتوائها والتصدي لها بفعالية وبروح من الجدية والمسؤولية والإنصاف، وذلك من خلال عمل دولي متفق عليه في إطار

الأمم المتحدة، مما يكفل القضاء عليها ويصون حياة الأبرياء ويحفظ للدول سيادتها وللشعوب استقرارها، وللعالم سلامته وأمنه وازدهاره.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، سأقتصر على النقاط التالية.

بادئ ذي بدء، من دواعي سروري البالغ أن أخاطب الجمعية العامة بشأن هذه المسألة الهامة للغاية. لقد شكل الاجتماع غير الرسمي الذي عقدته الجمعية العامة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ – الذي تشرفت برئاسة إحدى جلساتها – ممارسة استعراض لنصف المدة مجدية وغنية بالمعلومات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الدول الأعضاء والأمم المتحدة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي ذلك الصدد، نحن نتطلع إلى الحصول على المزيد من المعلومات اليوم بشأن التدابير المتخذة في إطار هذه الاستراتيجية، وبشأن الكيفية التي يمكننا بها مواصلة تحسين وتعزيز تنفيذ الاستراتيجية.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر رئيس الجمعية العامة والأمين العام على ملاحظاتهما الافتتاحية. علاوة على ذلك، أود أن أشكر الميسر، السفير غيرت روزنثال، ممثل غواتيمالا، على ما بذله من جهود حثيثة للمساعدة على الإسهام في التوصل إلى اتفاق بشأن الوثيقة الختامية لهذه الدورة.

وقبل سنتين، اتخذت الجمعية العامة خطوة تاريخية من خلال اعتمادها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ونحن نقدر ذلك التطور التاريخي التقدير الواجب. غير أننا نقر أيضا بالحقيقة المتمثلة في أن الحكم على النجاح الكامل للاستراتيجية سيكون رهن ما تحققه من نتائج ملموسة. ولذلك، نحن نناشد بصدق جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يواصلوا إسهامهم في التنفيذ الكامل والفعال للاستراتيجية.

وتلتزم تركيا، من جانبها، ببذل كل جهد تحقيقا لذلك الهدف. فعلى سبيل المثال، وبموازاة مساعينا الوطنية، قمنا برعاية العملية الدولية المعنية بالتعاون العالمي لمكافحة الإرهاب، التي ركزت على تقييم الإسهامات الإجمالية للأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب وتقديم الدعم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وكما قد يدرك الأعضاء، فقد تم تنظيم العديد من حلقات العمل في إطار العملية الدولية، وتم فعلا تشاطر نتائجها مع الممثلين. غير أنني أود، بإيجاز شديد، أن أسلط الضوء على إحدى المسائل التي نوقشت بإسهاب خلال حلقة العمل التي عُقدت في أنطاليا في تركيا، ووردت في الوثيقة الختامية للعملية، وهي أن التعاون القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب.

وفي ذلك الصدد، نحن نرى أن الفكرة التي طُرحت في الوثيقة الختامية المتعلقة بضرورة التشجيع على قدر أكبر من الوعي بالمشاكل التي تعيق تنفيذ مبدأ ”تسليم المجرم أو محاكمته“ هي فكرة تستحق مزيدا من النظر. إن الممارسة الحالية في ذلك المجال لا تتماشى بتاتا مع نص أو روح الاستراتيجية. ونأمل أن تساعدنا مناقشاتنا اليوم على تحديد السبل والوسائل للتغلب على العقبات في تنفيذ ذلك المبدأ الهام.

ولا يمكننا أن نبدأ بالتكلم عن نجاح استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إلا إذا نفذها جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، وإلا إذا نُفذت بصورة متكاملة وبجميع جوانبها.

إن التقرير الأخير للأمين العام (A/62/898) يسلط الضوء على الجهود المبذولة ضمن منظومة الأمم المتحدة لهذا الغرض. إن اهتمامه المستمر وتوجيهه المتواصل من أجل التنفيذ الفعال للاستراتيجية يستحقان كل الثناء. وينسحب ذلك أيضا على جميع معاونيه الذين يتعاملون بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع مسألة الإرهاب. غير أنه لا يمكنني أن أعرب عن نفس هذه المشاعر لإدارة شؤون الإعلام.

فقبل مجرد شهرين، أُقيم معرض للصور الفوتوغرافية في هذا المبنى، والذي شمل، للأسف، صورا لأعضاء تنظيم إرهابي يستهدف تركيا. فقد صُنف ذلك التنظيم الإرهابي في خانة التنظيمات الإرهابية من جانب العديد من البلدان والمؤسسات، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. كما أود أن أشدد على أن طابعه الإرهابي تقر به أيضا الأمانة العامة. وبالتالي، لا يسعنا سوى أن نتساءل عن أسباب ودواعي عرض تلك الصور تحت سقف الأمم المتحدة، التي تحظى بمكانة محورية في جهودنا لمكافحة الإرهابية. ولقد أثرنا هذه المسألة مع إدارة شؤون الإعلام. غير أنها، وللأسف، رفضت أن تتخذ أي إجراء بشأن هذه المسألة، واستشهدت بوجود إعلان روتيني لتبرئة الذمة ومنشور في المعرض، والذي ينفي تأييد الأمم المتحدة لمحتويات أي معرض أو موافقتها عليها. غير أنه لو كان هذا الإعلان كافيا، لما كانت هناك حاجة إلى تنظيم محتويات المعارض للقيود التي تعرضها إدارة شؤون الإعلام في مقر الأمم المتحدة، وكما يتم دوما.

ونعتقد أن إدارة شؤون الإعلام، في تلك المناسبة تحديدا، لم تكتف بالإخفاق في الاضطلاع بمسؤوليتها عن حماية أهداف ومقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، والتي تشمل في نهاية المطاف مكافحة الإرهاب – ولو أنني على يقين أن الأمر لم يكن مقصودا – بل هي أتاحت أيضا لتنظيم إرهابي فرصة فريدة للتواصل مع مجتمع الأمم المتحدة في هذا المبنى.

إنني أدرك أن جلستنا اليوم تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تشاطر أفضل الممارسات بشأن تنفيذ الاستراتيجية. غير أنه يمكن أيضا استخلاص الدروس من ممارسات أخرى مثل الممارسة السالفة الذكر. ولهذا السبب بالضبط، أثرت ذلك الحادث المؤسف وأردت أن أتشاطر آراءنا مع الجمعية بشأنه. ومع ذلك، آمل وأتطلع صادقا أن تعزز مناقشاتنا اليوم عزمنا وجهودنا الجماعية للقضاء على آفة الإرهاب بصورة نهائية.

السيد بن مهيدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في المستهل أن أرحب بحضور الأمين العام هنا هذا الصباح ونحن نبدأ أعمالنا، وهو ما يدل على اهتمامه بالموضوع المعروض علينا. كما أود أن أشكر الرئيس كريم على عقد هذه الجلسة بشأن الاستعراض الأول للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السفير غيرت روزنثال، ممثل غواتيمالا، على جهوده وسعة صدره طوال عملية المفاوضات بشأن مشروع القرار A/62/L.48.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل باكستان بالنيابة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، وممثل غينيا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي نستعرضها اليوم، نتيجة تمخض عنها الجهد الطويل الأمد الذي ما فتئت الجمعية العامة تبذله منذ البيان الذي أدلى به الأمين العام في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠٥. وإن الحاجة إلى الاستراتيجية أكد عليها أيضا رؤساء دولنا وحكوماتنا في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥. والواقع أنه كان من الضروري أن يتفق المجتمع الدولي، في ضوء الافتقار إلى اتفاقية عامة بشأن الإرهاب، على خارطة طريق تحظى بتوافق الآراء للتصدي الجماعي للإرهاب وإعطاء زخم قوي

للجهود المتضافرة المتفق عليها في ذلك الصدد. وهذه النتيجة مهمة وتتضمن عناصر دقيقة ويجب الحفاظ عليها. لكنها ليست وثيقة محفورة على حجر. ويلزم بالتالي مراجعتها دوريا بغية تكييفها مع التطورات والاحتياجات الجديدة.

لقد رحبت الجزائر باعتماد الاستراتيجية وسعت إلى كفالة تنفيذها على الصعيد الوطني. وشاركت في العملية التي اتخذ زمامها عدد من الدول الأعضاء – التي أغتنم الفرصة للثناء عليها – بغية دراسة أفضل السبل لتنفيذ الاستراتيجية، والمساعدة على الترويج لها وفهم أحكامها على نحو أفضل، والاستعداد لاستعراضها.

علاوة على ذلك، انخرط بلدي، لدى عمله مع أفرقة العمل التابعة لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، في عملية مثمرة قوامها التعاون والحوار، من خلال مشاطرته خبرته في الحرب ضد التطرف وضد الحض على أعمال الإرهاب، لا سيما باستخدام الإنترنت. كما أن تجربة عدد من الجزائريين الذين نبذوا الإرهاب كانت موضع دراسة في الفريق العامل التابع لفرقة العمل والمعني بتلك المسألة.

إضافة إلى ذلك شجعت الحكومة الجزائرية وتبنّت حلقة العمل الدولية الأولى المعنية بضحايا الإرهاب التي عقدت في الجزائر العاصمة في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقد أتاحت الحلقة الفرصة لعدد من المسؤولين والخبراء وأصحاب المصلحة من المجتمع المدني لكي يشاطروا خبرتهم فيما يتصل بالمساعدة وتقديم الرعاية النفسية والاجتماعية لضحايا الإرهاب.

أين نحن من حيث تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد الدولي؟ إن فرقة العمل، المكلفة بتنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة في الحرب المناهضة للإرهاب، شكلت أفرقة عمل مواضيعية لتعريف الأركان الرئيسية للاستراتيجية. ولكن يبدو أن قدرا من الغموض قد شاب تنفيذ الولاية المناطة بفرقة العمل، خاصة بسبب النهج الانتقائي الذي اعتمدته.

إن الهدف النهائي من استعراض الاستراتيجية يكمن في تسليط الضوء على أهمية التنفيذ التام لأحكامها وعلى ضرورة تحديثها الممكن. وقد رأينا أن اهتماما خاصا قد أولي للركنين الثاني والثالث منها، على حساب الركنين الأول والرابع. إن ذلك النهج الانتقائي أخل بسلامة الاستراتيجية، وهو لا يشجع على تملك الدول الأعضاء لها، الذي يشكل مفتاح نجاح الاستراتيجية.

العنصر الهام الآخر الذي نود تسليط الضوء عليه، والذي عجز مشروع القرار A/62/L.48 عن معالجته، هو الوسائل البشرية والمادية اللازمة لفرقة العمل. ذلك أن فرقة العمل تحتاج حقا إلى موارد من الميزانية لتتمكن من الاستغناء عن التبرعات الطوعية من الدول ومن المحاولات المبذولة للتأثير على التنفيذ.

أخيرا، يود وفدي أن يشدد على أهمية دخول فرقة العمل في عملية من التعاون مع الأجهزة الإقليمية المناهضة للإرهاب. وفي ذلك الصدد يمثل المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المعنية بالإرهاب، ومقره الجزائر العاصمة، الجهاز الملائم على الصعيد الأفريقي. وقد اتخذ المركز، مع شركائه الأوروبيين بصورة خاصة، زمام مبادرة طموحة تستهدف إنشاء قاعدة بيانات أفريقية تكون ذات فائدة عظمى له في تنفيذ رسالته. وإن وفدي يشجع على أي مبادرة تتخذها فرقة العمل دعما للمركز الأفريقي يمكن أن تقدم دعما قيّما لعملية تنفيذ الاستراتيجية.

ومهما قلنا، لن نغالي في توكيد أهمية التزام الدول الأعضاء بعملية تنفيذ الاستراتيجية، التي تكمن في لب مشروع القرار بشأن استعراض الاستراتيجية. ومهما بلغت ولاية فرقة العمل من أهمية، فإنها ليست ملزمة للدول

الأعضاء مباشرة، فهي تتمتع بحرية تنفيذ الاستراتيجية أو عدم تنفيذها. وهذا يعود إلى الطابع الطوعي للتدابير المنصوص عليها في خطة العمل، ويعود أيضا، باعتقادي، إلى الخيار المعطى للدول الأعضاء من حيث اتخاذ إجراءات محددة استنادا إلى أحكامها. وأعمال المتابعة تجاه الدول الأعضاء لم يجر التخطيط لها حقا مثلما جرى التخطيط لأعمال المتابعة بالنسبة إلى أجهزة الأمم المتحدة الـ ٢٤ التي تتألف منها فرقة العمل. ومن باب المقارنة، توجد لدى مجلس الأمن أجهزة فرعية مكلفة بأعمال المتابعة مع الدول الأعضاء فيما يتصل بتنفيذ شتى القرارات الخاصة بمكافحة الإرهاب. بل إن قرارات المجلس المعتمدة بموجب الفصل السابع من الميثاق إلزامية للدول الأعضاء، غير أنه لا يوجد في الميثاق ما يمنع الجمعية العامة من النص على أعمال متابعة بالنسبة إلى قراراتها في مجال حساس كهذا.

الاستراتيجية تظل جهدا متواصلا يمكن السعي بوضوح إلى بلوغ الإتقان فيه. وتبعا لذلك، يلزمنا أن نبدأ في الإعداد لمعالجة المسائل المؤسسية وغيرها عندما نتطلع إلى الاستعراض نصف السنوي التالي للاستراتيجية.

السيد سودا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن حكومتي، أود أن أعرب عن عميق امتناننا لروح الزعامة التي أبداها الرئيس كريم في مناقشة مسألة مكافحة الإرهاب. كما أود أن أعرب عن عميق تقديرنا للجهود التي بذلها الأمين العام في هذا المجال. وتقديرنا موصول أيضا للسفير روزنثال، ممثل غواتيمالا، على مساهمته الخارقة للعادة في تيسير المشاورات غير الرسمية حول نتيجة الجلسات العامة هذه.

ندرك جميعا أن مكافحة الإرهاب تمثل إحدى مهام المجتمع الدولي المعقدة الحافلة بالتحديات التي تتطلب انخراطا متواصلا ونهجا شاملا. إن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدتها الجمعية العامة قبل سنتين تعطينا أساسا جوهريا للتعاون. فهي تؤكد على الإرادة القوية التي تتمتع بها كل الدول الأعضاء على محاربة الإرهاب. كما أنها تتضمن توجيهات هامة تهتدي بها الدول الأعضاء والأمم المتحدة وغير ذلك من الهيئات الإقليمية والدولية في الأعمال الملموسة التي تتخذها.

في السنتين الماضيتين، بذل كل أصحاب المصلحة جهودا جادة لاتخاذ الخطوات الضرورية، وقد تحقق، بفضل ذلك، قدر كبير من التقدم. لذا، حان الوقت لفحص حالة تنفيذ الاستراتيجية ومناقشة كيف يمكن تعضيد جهود مناهضتنا للإرهاب في ظل الاستراتيجية. واليابان أيضا ترحب بالتقرير الشامل للأمين العام عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الاستراتيجية (A/62/898).

الأركان الأربعة المعرفة في الاستراتيجية تمثل كلها عناصر هامة لمكافحة الإرهاب. ويلزمنا من أجل النجاح في منع الإرهاب ومكافحته أن نتعاون بشأنها كلها. ولكل من أصحاب المصلحة دور يجب أن يؤديه، وغني عن البيان أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ الخطوات الضرورية في حدود قدرتها.

قبل وبعد اعتماد الاستراتيجية، ظلت اليابان منخرطة بهمة في محاربة الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي. واسمحوا لي أن أصف آخر أنشطتنا فيما يتصل بتنفيذ الاستراتيجية.

تؤمن اليابان بأن من المهم بصورة جوهرية، على الأمدين المتوسط والطويل، معالجة الظروف المشجعة لانتشار الإرهاب. وتلك الظروف تتمثل في مشاكل الحكم الصالح وسيادة القانون والتعليم والفقر. وتتعاون اليابان مع العديد من البلدان على بناء قدرات إنفاذ القانون ودعم الجهود الذاتية في مجال الحكم الرشيد والمساعدة على تحسين النظم

القانونية والبنية التحتية الاجتماعية – الاقتصادية. كما أننا ندعو إلى عدة برامج ترمي إلى تشجيع الحوار بين الحضارات والأديان. وفضلا عن ذلك، ننظر في تقديم دعم مفيد إلى المناطق المحلية التي تضررت بشدة من الفقر والمعرضة لخطر التعصب العنيف. ويمكن لتقديم المساعدة في مجالات التعليم والاحتياجات الاجتماعية الأخرى في تلك المناطق المعرضة للخطر أن يساعد على استعادة المجتمعات السليمة والخالية من نفوذ الإرهابيين.

وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى منع الإرهاب ومكافحته، اتخذت اليابان طائفة واسعة من التدابير المحلية فضلا عن التدابير الدولية. فعلى سبيل المثال، في العام الماضي أدخلنا في مراكزنا لمراقبة الهجرة نظاما للتعرف على الهوية عن طريق السمات البيولوجية، وأثبت النظام أنه فعال للغاية. ونقوم باتخاذ العديد من الخطوات استجابة لمبادرة السفر الدولي الآمن والميسَّر، التي تم الاتفاق بشأنها في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في عام ٢٠٠٤. ومن نافلة القول أن اليابان دأبت على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة بغية التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات المتصلة بتجميد الأصول والإبعاد.

وبالنسبة للاتفاقيات والبرتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب، صادقت اليابان بالفعل على ١٣ اتفاقية وبرتوكولا، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وفضلا عن ذلك، بغية تشجيع البلدان الأخرى على أن تصبح طرفا في تلك الاتفاقيات، ظلت اليابان منذ عام ٢٠٠٣ تستضيف حلقة دراسية سنوية بشأن تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات والبرتوكولات الدولية لمكافحة الإرهاب. وتشمل تلك الحلقة الدراسية المثمرة للغاية مشاركة بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتعقد الحلقة الدراسية بمساعدة كبيرة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات وفرع منع الإرهاب.

ويتراوح تعاوننا في مجال بناء القدرات من تقديم المساعدة التقنية إلى تقديم المنح والمعدات، ومن إنفاذ القانون إلى مراقبة الحدود وأمن النقل. والى جانب التعاون الثنائي، ظلت اليابان تشارك مشاركة فعالة في بناء القدرات مع الأطر الإقليمية مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنتدى التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأقامت العديد من المشاريع المحددة. وإضافة إلى ذلك، ومنذ أن تولينا رئاسة مجموعة الثمانية لهذا العام، عملنا على تحقيق تعاون أوثق بين فريق العمل المعني بمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة بمواءمة الاحتياجات المعينة التي تحددها البلدان المتلقية مع الموارد المتاحة لكل بلد عضو في فريق العمل المعني بمكافحة الإرهاب.

كما رحبت اليابان بمبادرة سويسرا لإنشاء عملية دولية للمناقشة بشأن التعاون العالمي لمكافحة الإرهاب. واستضافت اليابان إحدى حلقات العمل تلك في طوكيو في حزيران/يونيه هذا العام. وكان الاعتقاد السائد في حلقة العمل هو أن التعاون الوثيق بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وبين الأطراف الفعالة التقليدية وغير التقليدية يشكل أمرا أساسيا لفعالية تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات.

إننا جميعا نؤيد أن تضطلع الأمم المتحدة بدور محوري في المكافحة الدولية للإرهاب. ومع أنه ينبغي على جميع الدول الأعضاء أن تواصل الإسهام في جهدنا المشترك بتقديم الموارد، فإننا نتوقع أن تقوم الأمم المتحدة من جانبها بالتعبئة الكاملة لقوتها التنظيمية ولمختلف مواردها وخبرتها. وفي ذلك الصدد، أود أن أوضح بعض النقاط.

أولا، إن الأدوار والأنشطة التي تضطلع بها الأطراف الفاعلة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة في مجال مكافحة

الإرهاب – مثل المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – ينبغي ألا تتداخل، بل بدلا من ذلك ينبغي أن يستكمل كل واحد منها الآخر، إذا أريد لها أن تستفيد فائدة قصوى من قدراتها ومواردها المحدودة.

ثانيا، ينبغي أن نبحث عن المجالات المحتملة للتعاون ولتبادل المعلومات مع الهيئات والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، حتى لو كانت ولايتها لا تتصل بصورة مباشرة بمكافحة الإرهاب، إذ أن النهج الشامل الذي اتخذناه في إطار الاستراتيجية يلزم أن يتناول نطاقا واسعا من المسائل، مثل الفقر والتعليم والثقافة وحقوق الإنسان.

ثالثا، وتحقيقا لتلك الغايات، على فرقة العمل أن تضطلع بالدور المحوري في تبادل المعلومات وأن تركز على ولايتها الأساسية المتمثلة في تنسيق أنشطة الأجهزة المعنية المختلفة للأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن اشدد مرة أخرى على أن المسؤولية الأولية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء. واليابان مصممة على مواصلة مكافحتها للإرهاب وهي مستعدة للإسهام في المزيد من المناقشة بشأن توحيد الجهود الرامية إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إن النص الكامل لبياني سيُعمم على الأعضاء. ونظرا لضيق الوقت، سأختصر بعض أجزاء البيان.

إن الفلبين ترحب بهذه الفرصة للكلام أمام الجمعية العامة عن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ونود أن نهنئ السفير غيرت روزنثال، ممثل غواتيمالا، وأن نشيد به على حكمته وتفانيه، فضلا عن الإشادة بموظفيه المقتدرين على تيسيرهم للمناقشات التي أسفرت في نهاية المطاف عن إعداد وثيقة ختامية في شكل مشروع قرار. ولا شك أنه سيكون قرارا هاما للدول الأعضاء لو أنها اعتمدت مشروع القرار بتوافق الآراء، على غرار نموذج الاعتماد التوافقي المتعلق باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وأكدت الفلبين باستمرار على أنه لا بد أن تبقى الأمم المتحدة في صدارة مكافحة الإرهاب العالمي. وعلى وكالات الأمم المتحدة الآن أن تقوم بصورة حاسمة بتيسير الجهود الدولية للتعاون والتنسيق في ذلك الصدد استنادا إلى الأساس ذي الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ولا بد أن تؤدي تلك المهام إلى إنشاء شبكة محكمة للأنشطة الرامية إلى التصدي للإرهاب الدولي والمحافظة على سيادة القانون. ولست بحاجة إلى أن أؤكد على أن المهام مهام هائلة وتتطلب توفر الشجاعة والإرادة السياسية.

وحتى بينما نواصل التعاون وتنسيق جهودنا في المجال الدولي في ذلك الصدد، علينا أيضا أن نحافظ على الانتباه اللازم واليقظة داخل حدودنا بغية التصدي للعناصر والظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب وبغية وقف الإرهاب قبل أن ينشر شروره وعنفه وعدم إنصافه وعدم أخلاقه ويفرض عهدا للخوف والتدمير والموت.

وظلت الفلبين تسترشد، في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بالركائز الأربع ونفذت الفلبين جميع الركائز باستخدام ثلاث أدوات رئيسية وهي: أولا، مجموعة شاملة للعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية من أجل إحلال السلام والأمن؛ ثانيا، مجموعة عناصر قانونية شاملة لتقديم الإرهابيين إلى العدالة، وسد

الثغرات في النظام القانوني وكفالة حماية حقوق الإنسان؛ ثالثا، إقامة تحالف واسع للدعم التقني والتعاون والتأهب.

إن الفلبين على اقتناع بأن الإرهاب يرسخ جذوره في ظروف الفقر والظلم وإهانة الكرامة الإنسانية، مما يؤدي إلى تفاقم التهميش. إن الفقر يلد الإرهاب، والمناطق التي يوجد فيها فقر مدقع هي أرض خصبة للزعماء والممولين والعملاء الإرهابيين لنشر برامجهم الإرهابية. ومنذ عهد طويل عرف التهميش السياسي والاجتماعي والاقتصادي ذو الجذور الراسخة في التعصب وسوء الفهم بأنه يشكل عقبات أمام جهود التنمية ويمكن أن يؤدي إلى التطرف والإرهاب.

وفي تجربة الفلبين، تتمثل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان والإصلاحات السياسية والقضائية أدوات قوية لمكافحة التطرف والإرهاب. وانطلاقا من هذا الإدراك، ينص دستور الفلبين صراحةً، وباعتبار ذلك سياسة عامة على العمل على إقامة نظام اجتماعي عادل وديناميكي يكفل رخاء واستقلال الأمة ويخّلص الشعب من الفقر عبر سياسات توفر الخدمات الاجتماعية الملائمة وتشجع العمالة الكاملة وارتفاع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة للجميع. كما وردت في الدستور مادة مستقلة عن العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وهي تلزم الكونغرس بإعطاء الأولوية القصوى لسن تدابير تحمي وتعزز حقوق جميع الناس في الكرامة الإنسانية وتحد من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من خلال التوزيع المنصف للثروة والسلطة السياسية من أجل الصالح العام. ولقد سن الكونغرس الفلبيني قوانين لتنفيذ تلك الولايات الدستورية.

وتشمل الإصلاحات القضائية في الفلبين تدابير لمعالجة التهميش، مثل إتاحة الحصول على العدالة للفقراء. بطريقة فعالة وكفية. وإنني أسلم بكل احترام، كما فعلت مرات عديدة من قبل عندما كنت رئيس القضاة في الفلبين، بأنه عندما تقوم كل دولة بوضع محاكمها في خدمة الجميع فإنها تكون قد قطعت شوطا طويلا نحو معالجة مشكلة التهميش وتقويض ادعاءات جميع الإرهابيين المحتملين بامتلاك حق أدبي وشرعي.

إن مفاوضاتنا للسلام في المناطق التي تعاني من الصراع في جنوب الفلبين تعززها أدوات لمكافحة الإرهاب وإدارة الصراع تهدف إلى الفصل بين المتمردين والإرهابيين. ونحن جميعا ندرك أن الإرهابيين يرتزقون بأعمال المتمردين، ويغذون التطرف ليبلغ مستويات كارثية. ومن خلال الفصل بينهم عالجت الفلبين مظالم التهميش وقضاياه السياسية دون الإذعان للإرهابيين.

وفي جبهة أخرى حالية، تعمل الحكومة والمجتمع المدني في الفلبين معا للتصدي لتلك المشاكل من خلال الحوار والتفاهم بين الأديان والثقافات. وبشكل أكثر تحديدا سن الكونغرس الفلبيني في تموز/يوليه من العام الماضي، من أجل التصدي المباشر للإرهاب، قانون الأمن الإنساني لعام ٢٠٠٧. ويعرّف هذا القانون جريمتين ويعاقب عليهما، وهما الإرهاب والتآمر لارتكاب الإرهاب. ويعلن القانون أنه من سياسة الفلبين حماية الحياة والحرية والممتلكات من أعمال الإرهاب، وإدانة الإرهاب باعتباره ضارا بالأمن القومي للبلاد ورفاه الشعب وخطرا عليهما، وجعل الإرهاب جريمة ضد الشعب الفلبيني وضد الإنسانية وضد قانون الأمم.

ويكفل القانون أيضا، حتى وإن كان من حق الدولة استئصال الإرهاب، أن تواصل رغم ذلك دعم حقوق الناس وحرياتهم الأساسية. وهو ينص على أن ”احترام حقوق الإنسان سيكون مطلقا ويلقى الحماية في جميع الأوقات“. ويدعو القانون إلى نهج شامل لمكافحة الإرهاب يشمل

الوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية وحتى الدبلوماسية.

واضطلعت الفلبين أيضا بتنفيذ برنامج مستمر للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال بناء القدرات والتدريب التقني والتأهب في مجال مكافحة الإرهاب. ولدى الفلبين التزامات طويلة الأجل بتوفير التدريب على إنفاذ القانون والتخليص الجمركي ومراقبة الحدود مع جيرانها في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وكذلك اليابان وكوريا الجنوبية، وعلى نطاق أوسع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مع أستراليا ونيوزيلندا، ومع كندا والولايات المتحدة وحكومات الاتحاد الأوروبي.

ولقد أخذت الفلبين زمام القيادة في إنشاء فرقة العمل المعنية بمكافحة الإرهاب التابعة لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وذلك في مسعى لحماية منطقة آسيا والمحيط الهادئ من الأعمال الإرهابية. وفي مكان أقرب إلى الوطن، انضمت الفلبين إلى صفوف الدول الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لاعتماد اتفاقية بشأن الإرهاب تدعو إلى المزيد من التعاون بين الدول الأعضاء في الرابطة في مجال مكافحة جميع الأعمال الإرهابية. وتهدف تلك الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف إلى تأمين حدود الفلبين البحرية وتجارتها وطيرانها وتحويلاتها ومعاملاتها المالية عبر الحدود.

وتتشرف الفلبين بأنها تتبادل مع الجمعية العامة معلومات عن التدابير التي اتخذتها حتى الآن لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): مرة أخرى، تواجه الأمم المتحدة ظاهرة ذات طابع عابر للحدود، ألا وهي ظاهرة الإرهاب. وقد يكون باستطاعتنا مناقشة كيفية تعريف هذه الظاهرة، إلا أننا جميعا نعلم أنه لا توجد قضية، مهما كانت مشروعة، تبرر استخدام العنف العشوائي ضد المدنيين الأبرياء من أجل الضغط على المجتمعات وحكومات. إننا نرفض الإرهاب ويجب أن نكافحه على صعيد كل دولة وكذلك من خلال التعاون الإقليمي والدولي. وهذا هو ما سلّمنا به قبل عامين عند اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهذا هو ما نفعله اليوم، ونحن نجتمع لتقييم تنفيذ التدابير التي تطالب بها هذه الاستراتيجية ولإعطاء زخم جديد للاستراتيجية في السنوات المقبلة.

وفي هذا الصدد، ونظرا لطبيعة الجمعية العامة ذاتها وطابعها العالمي، فإنها هي المحفل الحكومي الدولي المناسب للتصدي للإرهاب. ولذلك يجب ألا يكون التركيز على الخطر الفردي الذي يتعرض له بلد واحد بل على بذل جميع البلدان لجهود متضافرة في مواجهة هذه الآفة. غير أن أهمية هذه الاستراتيجية تتوقف على تنفيذها، الذي تضطلع الدول الأعضاء بالمسؤولية الرئيسية عنه. ولذلك فإن هذا الاستعراض يتيح لنا فرصة لتقييم الجهود التي نبذلها ونتعلم منها وإيجاد سبل إضافية لمساعدة الأعضاء على تنفيذ هذه الاستراتيجية.

إن وفد بلادي ممتن للأمين العام على التقرير الوارد في الوثيقة A/62/898، الذي يساعدنا على حشد المبادرات الثمينة التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة وعلى تقييمها.

ونحن نؤيد إنشاء فرقة العمل المعنية بتنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب، والتي أثبتت قدرتها على التنسيق والكفاءة في إدارة هذا النظام. ونحن نثق بعملها ونهنئ السيد روبرت أور وفريقه على إنجازاتهما التي تحققت حتى الآن رغم قيود الميزانية التي واجهتها فرقة العمل. ونحن ندعو الأمين العام إلى

معالجة تلك القيود في دورة الميزانية المقبلة حتى تتمكن فرقة العمل من القيام بعملها بشكل كامل.

إن كل دولة، بغض النظر عن المنطقة التي تقع فيها، وسواء كانت كبيرة أو صغيرة، ضعيفة أو قوية، هي عرضة للإرهاب وعواقبه. ونظرا لموقع غواتيمالا الجغرافي، فهي نقطة عبور للاتجار بالمخدرات؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى وجود الأنشطة المرتبطة بذلك، مثل الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار بالبشر، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ونظرا لتفشي الفقر المدقع، فقد عرَّضتنا تلك الظواهر للخطر الحقيقي للأعمال الإرهابية. وفي الواقع، حذّر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقريره لعام ٢٠٠٧ عن الجريمة في أمريكا الوسطى من أنه ينبغي ألاّ نقلل من شأن الصلات والروابط المشتركة المحتملة بين الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والإرهاب.

ولقد تحركت حكومة بلدي لوضع حد لتلك التهديدات، متحملة بذلك مسؤوليتها الأساسية عن حماية النظام العام والأمن في إطار ديمقراطي. كما قمنا بتشجيع التعاون الإقليمي، أولا على مستوى منطقتنا دون الإقليمية في أمريكا الوسطى، وثانيا على مستوى نصف الكرة الغربي. ولقد ساعدتنا الأمم المتحدة، من خلال المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، على وضع قانون لمكافحة الإرهاب في محاولة لتنفيذ الصكوك العالمية لمكافحة تلك الظاهرة تنفيذا فعالا. وأود الآن أن أشير إلى بعض الجهود الرئيسية التي بذلناها لمواجهة الإرهاب.

أولا، تتركز جهودنا الحالية على إدراج أحكام مكافحة الإرهاب الواردة في الاتفاقيات الدولية في تشريعاتنا الوطنية. وحتى الآن، صدقنا على عشرة من الصكوك العالمي الإثني عشر، فضلا عن اتفاقية البلدان الأمريكية لمناهضة الإرهاب. ولا تزال ستة صكوك دولية في انتظار التصديق عليها حاليا. كما أود أن أذكّر بأنه في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ صدّق الكونغرس في بلدي على بروتوكول اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري. كما اعتمدنا قانونا لمنع وقمع تمويل الإرهاب، وكذلك قانونا جديدا لتنظيم عملية تسليم المجرمين. وتعكف حاليا لجان من الكونغرس على النظر في مشروع قانون بشأن الإرهاب الدولي.

ثانيا، أنشأت الحكومة فريقا للأمن القومي ومنع الجرائم الحاسوبية بغية إنشاء مركز وطني لمنع الجرائم الحاسوبية. ويجري إدماج هذا الفريق في الأمانة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا. ولتحقيق ذلك، عقدت هيئة الاتصالات ووزارة الخارجية ومنظمة الدول الأمريكية في آذار/مارس ٢٠٠٨ حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات شارك فيها أكثر من عشرة خبراء دوليين وأربعون متخصصا من منطقة منظمة التكامل لأمريكا الوسطى. وبدعم من وزارة الشؤون العامة والحكم والإدارة، وضعنا تعريفا قانونيا للجرائم الحاسوبية بغية وضع إطار قانوني في ذلك الصدد.

ثالثا، يسرني أن أبلغ الجمعية العامة أن الدول الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى تعمل مع المكسيك لوضع استراتيجية أمنية لأمريكا الوسطى والمكسيك من أجل التنسيق الشامل للجهود الأمنية المشتركة التي تبذلها بلدان المنطقة، وبما يتماشى مع الترتيبات القانونية الخاصة بكل منها. وسيكون من بين الأهداف المحددة للاستراتيجية إدماج مختلف الجهود التي تبذلها المنطقة في مجال الأمن، وتسهيل التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات، وتحديد وإدارة الموارد المالية والمعلومات اللازمة لأجهزة الأمن.

وأخيرا، ليس بوسع أي استراتيجية إلا أن تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون احتراما كاملا. ونكرر من جديد التزامنا المطلق بالإجراءات القانونية الواجبة، ونحن نقدر الجهود التي يبذلها مجلس الأمن، ولا سيما الأعمال التي قام بها هذا العام لكي يعدّل جزاءاته لتتماشى مع القانون، وذلك من أجل تحسين فعالية جزاءات الأمم المتحدة وشفافيتها. وفي ذلك الصدد، نرحب أيضا بالحوار الذي بدأ بين مجلس الأمن وهيئاته الفرعية والهيئات المختصة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ونحن نحث على تعزيز تلك الصلات.

وفي الختام، فإن مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة ومكافحة الإرهاب وتعزيز آليات تبادل المعلومات هي مجالات ذات أولوية لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وترتبط ارتباطا وثيقا بالإرهاب وأسبابه الجذرية.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونحن نرى أن التوقيت مناسب للتذكير بذلك الحدث، الذي استرشدت به في الواقع الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين ومع تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد شافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تجمّعت ١٩٢ دولة في الجمعية العامة لدعم استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتزمت باعتماد تدابير ملموسة للتصدي للإرهاب بجميع جوانبه. وبعد مرور عامين، ها نحن نجتمع مرة أخرى لنؤكد مجددا على هذه الاستراتيجية ولنقوم قبل كل شيء بتقييم تنفيذها، حيث يتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تبذل جهودا متواصلة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية. والآن، وبعد مرور سنتين على دخول الاستراتيجية حيز النفاذ، بوسعنا إجراء تقييم أولي لإعادة تأكيد معتقداتنا وتوجيه جهودنا في المستقبل على نحو أفضل.

وفي ذلك الصدد، يجب أن نؤكد على وجود ظاهرة الإرهاب على الصعيد الدولي وعلى أنها تؤثر في كثير من البلدان على الصعيد الوطني. ولذلك، يجب علينا الحفاظ على التركيز الشامل للاستراتيجية على كلا الصعيدين. ونحثّ الآليات الدولية، لا سيما تلك التي أنشأها مجلس الأمن، على مراعاة ذلك المنظور الثنائي ومعالجته بشكل متوازن.

وبالتالي، لا بد من مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، ويجب أن تشارك فيها الدول، والمنظمات الإقليمية والعالمية، والمجتمع المدني. وفي ذلك الصدد، يجب أن يكون التعاون بين المستويات المختلفة واسع النطاق، وأن يركز على مكافحة جميع مظاهر الإرهاب وعلى تعزيز القدرة الوطنية، والتعاون القضائي الدولي في ما يتعلق بتسليم المجرمين.

ولذلك، يجب أن تلتزم الدول بالصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب. وخطة العمل الواردة في الاستراتيجية تحث الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيات والبروتوكولات المعنية بمكافحة الإرهاب على أن تفعل ذلك، وأن تكفل إدماجها الفعال في التشريعات الوطنية.

غير أنه يجب أيضا بذل جهود أخرى، مثل إضفاء الأمين العام للطابع المؤسسي على فرقة العمل، وذلك تماشيا مع أحكام الاستراتيجية، وذلك من أجل ضمان تنسيق واتساق جهود مكافحة الإرهاب في إطار منظومة الأمم المتحدة. ويسرنا أن تلك المهمة العالقة سيتم إنجازها.

على الصعيد الإقليمي، فإن لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب، والتي تترأسها بيرو هذا العام، قد أيدت تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمحاربة الإرهاب من خلال تعبئة الموارد، وتبادل المعلومات والمعرفة المتخصصة، ومن خلال

تشجيع إنشاء ودمج النظم الوطنية المعنية بدعم ضحايا الإرهاب. ونشجع الآليات الإقليمية الأخرى على تكرار تلك التجربة الإيجابية.

كما تتطلب تلك الإجراءات على الصعيد الدولي تدابير فعالة وحازمة على الصعيد الوطني. ولذلك، وضعت بيرو مبادئ توجيهية سياسية لفترة ٢٠٠٧-٢٠١١ من أجل مكافحة الإرهاب بصورة مباشرة. وبذلت حكومة بيرو أيضا جهودا كبيرة لمنع ورصد الأنشطة غير القانونية المتصلة بالاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار بالأسلحة، وعمليات الاختطاف وغيرها من الجرائم المماثلة والمعاقبة عليها. كما استضافت بيرو عددا من الاجتماعات الإقليمية الرامية إلى تحسين تنسيق أنشطة مكافحة الإرهاب، لا سيما من خلال تبادل المعلومات وتدريب الخبراء.

وتعتقد بيرو أن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني، والتي تتم بتعاون دولي، تشكل أفضل الوسائل لمكافحة هذه الآفة. وهكذا فإن بيرو ملتزمة التزاما راسخا بالاستراتيجية، وستواصل بذل كل ما في وسعها لكفالة نجاحها من خلال تنفيذها على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

ونود أن نختتم بالإعراب مجددا عن التزامنا بالاستراتيجية في هذه المرحلة، والذي يجسده تأييدنا لمشروع القرار الذي سيقدمه الميسر، السفير غيرت روزنثال ممثل غواتيمالا، والذي نشكره على عمله ونهنئه على ما حققه من إنجازات.

السير جون سويرز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): شكل اعتماد الجمعية العامة قبل سنتين للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب خطوة هامة في الجهود الدولية لمعالجة مسألة الإرهاب. وتكمن قيمة هذه الاستراتيجية في أركانها الأربعة، التي تشكل إطارا واسع النطاق للإجراءات الدولية، تشمل معالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب والتصدي لمشاكل مثل تمويل الإرهاب. وترحب المملكة المتحدة بهذا النهج الشامل، الذي يقر بأن الإرهاب ظاهرة معقدة تتطلب تصديا متعددا الأوجه.

لقد أقرت ١٩٢ دولة عضوا الاستراتيجية العالمية التي تمثل نهجنا المشترك للتصدي لظاهرة الإرهاب وأسبابها. إن التنظيمات الإرهابية غير مهتمة بالتسوية السلمية للصراعات أو القضاء على الفقر. فهي تسعى إلى تحقيق أهدافها الضيقة، وتستخدم في ذلك العنف بصورة عشوائية ضد المدنيين، وكثيرا ما تستهدف التسبب في أقصى قدر ممكن من الخسائر البشرية. ويتمثل ردنا في الاتحاد الذي تجسده الاستراتيجية وفي التعاون الوثيق في تنفيذ أهدافها. وتتعاون المملكة المتحدة مع العديد من الدول الأعضاء الممثلة في هذه القاعة على تنفيذ الإجراءات الواردة في الاستراتيجية وستواصل القيام بذلك.

ولا يقتصر اتخاذ الإجراءات على الدول الأعضاء فحسب، فمنظومة الأمم المتحدة تقوم أيضا بذلك. إن لديها خبرة هائلة في التعامل مع ظاهرة الإرهاب، ولديها موارد كثيرة لدعم تلك الخبرة. ونحن بحاجة إلى الاتساق على نطاق المنظومة في مواجهة الإرهاب، مثلما نحتاج إليه في تناول مسألتي التنمية وتغير المناخ، ونحن نحرز تقدما.

إن فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب تضطلع بدور حاسم، ونرحب بتقرير الأمين العام (A/62/898) الذي يصف العديد من المبادرات الهامة التي اتخذها أعضاؤها. وتسلط بعض الأمثلة الضوء على تنوع العمل الجاري. ويتناول أعضاء فرقة العمل الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب من خلال عقد مؤتمرات، وتنظيم مناسبات للشباب برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والتي تدعو إلى مستقبل خال من الإرهاب، ومن

خلال عمل برامج ووكالات الأمم المتحدة المتعلقة بتعزيز سيادة القانون.

وقد شهدنا أيضا إحراز تقدم حقيقي في منع الإرهاب ومكافحته. فقد وافقت منظمة الطيران المدني الدولي على مبادئ توجيهية أمنية إضافية لشركات الطيران، وتقوم المنظمة البحرية الدولية بوضع صكوك ومعايير للمساعدة على حماية النقل البحري من الهجمات الإرهابية. وظل العمل الذي يقوم به البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن مكافحة تمويل الإرهاب في طور التكيف بما أن تكنولوجيات تقديم الخدمات المالية تتطور. كما ركز أعضاء فرقة العمل على بناء القدرات في ميادين متنوعة مثل المساعدة التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووي للجهود التي تبذلها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بشأن إنفاذ القانون، أو العمل الذي يقوم به معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة في مجال حماية الشهود.

هذه الطائفة الواسعة النطاق من الأنشطة تسلط الضوء على التحدي المتمثل في تحقيق الاتساق لمنظومة الأمم المتحدة وأهمية ذلك، ونرحب بالتزام الأمين العام بمعالجة قضايا التوظيف التي تواجهها فرقة العمل.

وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يضطلع بدوره في تحقيق الاتساق، وأشيد بالجهود التي بذلتها مؤخرا المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في إشراك أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة. فقد ساعدت المديرية التنفيذية الدول الأعضاء على صياغة صكوك قانونية ومبادئ توجيهية للإجراءات الوقائية، وجمعت قوائم وقواعد بيانات تركز المعلومات المتعلقة بالموارد المتاحة لمنع الإرهاب والتصدي له، وقامت عندما طُلب منها تقييم قدرات فرادى الدول الأعضاء في مجال مكافحة الإرهاب. وقد قامت بزيارة ١٩ دولة من فرادى الدول الأعضاء منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وحملت معها إسهامات العديد من الأعضاء الآخرين في فرقة العمل. كما شهدنا تعزيز التعاون بين جميع تلك الهيئات – أي بين المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، وفريق الرصد وفريق الخبراء التابعين للجنتي مجلس الأمن المنشأتين عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، على التوالي – وكل ذلك يساعد على تعزيز بناء القدرات بغية التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن. وقد تبدو تلك الجهود خطوات صغيرة، بالنظر إلى جسامة التحديات، غير أن ذلك النوع من العمل الصبور في الكواليس هو أمر حاسم في جهودنا لمكافحة الإرهاب.

إن منع حصول الإرهابيين على الأموال وعرقلة أنشطتهم هما أمران بالغا الأهمية، غير أنهما غير كافيين في حد ذاتهما. فعلى الأمد الطويل، نريد أن نحد من تحول الناس إلى أن يكونوا إرهابيين في المقام الأول وأن ننهي ذلك في نهاية المطاف. وإذا أردنا أن نفعل ذلك، لا بد أن نفهم العوامل المؤدية إلى التطرف والتي تدفع بالأفراد إلى الإرهاب. ويجب أن نتحدى أيديولوجية التطرف التي ينشرها تنظيم القاعدة والمتعاطفون معه، وأن نشجع وندعم الأفراد والتنظيمات التي تقترح بدائل إيجابية. ومن المهم أيضا أن نحسن الفرص المتاحة للشباب وأن نلبي تطلعاتهم. انعدام الوصول إلى العدالة، والحرمان من الحقوق السياسية، والبطالة يمكن أن تؤدي إلى الإحباط الذي يغري الأفراد الضعفاء في المجتمعات المحلية الضعيفة بالارتماء في أحضان التطرف العنيف.

وسأتشرف بالمشاركة في الندوة التي سيعقدها الأمين العام بعد بضعة أيام بشأن دعم ضحايا الإرهاب. ذلك الحدث غير المسبوق سوف يعزز التضامن من أجل دعم ضحايا الإرهاب، والذي يشكل أحد الالتزامات التي تعهدنا بها في الاستراتيجية. وإن أفضل تضامن يمكن أن نبديه هو

التنفيذ الفعال للاستراتيجية بجميع جوانبها، وذلك بهدف القضاء على آفة الإرهاب بصورة نهائية.

إن أمامنا مهمة جسيمة. فمنذ اعتماد الاستراتيجية قبل عامين، قُتل المئات من الأشخاص الأبرياء في هجمات شنها في جميع أنحاء العالم إرهابيون كثيرا ما يقدمون تبريرات دينية لأعمالهم. ويدل استعداد الإرهابيين للجوء إلى التفجيرات الانتحارية على أنه من المستبعد أن يترددوا في استخدام أسلحة الدمار الشامل، إذا أتيحت لهم الفرصة. إن تنظيم القاعدة، وتلك الجماعات، وأولئك الأفراد الذين يعتنقون أيديولوجيته القائمة على التعصب، لا يزالون يشكلون خطرا على حياة المواطنين في العديد من بلداننا، وهم يشكلون تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار الدوليين. وينبغي أن يظل ذلك التحدي على رأس أولويات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأولويات الأمم المتحدة ذاتها.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.